وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:...../ 2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع : العلوم الاقتصادية

التخصص : اقتصاد كمي

المذكرة موسومة بـ:

دراسة قياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)

من إعداد:

- ✓ رشا رايس
- ✓ بثينة بيازة

إشراف الأستاذ:

- رحال مراد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
حمه عمير	أستاذ محاضر-ب-	رئيســــــا
مراد رحال	أستاذ محاضر-ب-	مشرفا ومقررا
الوردي مشير	أستاذ محاضر-ب-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019- 2020

سورة النمل الآية: (30)

شـكـر وعـرفـان

قال الله تعالى: " لئن شكرتم لأزيدنكم "

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم يد المساعدة، ونخص بالذكر أستاذي الفاضل رحال مراد الذي تفضل مشكورا بقبول الإشراف على إعداد هذه المذكرة، وما قدمه من إرشادات وتوجيهات قيمة كانت نبراسا ليعرف هذا البحث النور.

كما نتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة، ومساهمتهم في إثراء هذا العمل المتواضع بمداخلاتهم ومقترحاتهم القيمة

ولا ننسى في الأخير كل من مد يد العون لإتمام هذا العمل من قريب أومن بعيد،

سواء ماديا أو معنويا كي ننجز هذا العمل في ظروف حسنة فلهم مني ألف شكر وتقدير.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم

إلاهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله يا الهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد إلى القلب الكبير والدي العزيز

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع البياض إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أخي الغالي حمزة وأختي العزيزة هند إخوتي وخالتي العزيزة نصيرة

كما لا أنسى باقي أفراد عائلتي فردا فردا من كبيرهم إلى صغيرهم على مساندتهم وتشجيعاتهم ونصائحهم القيمة

كما أنوه بالذكر الشكر الخاص إلى رفيقات دربي صديقاتي متمنية لهم الحظ السعيد والعمر المديد

وأخص بالتقدير والشكر الدكتور: **رحال مراد**

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن الحوت في البحر والطير في السماء ليصلون على معلم الناس الخير

إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام إلى من وقف إلى جانبنا عندما ضللنا الطريق

الطالبة: رايس رشا

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

إلاهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة...ونصح الأمة...إلى نبي الرحمة ونور العالمين...سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إليك يا أماه، أرفع هذا التخرج

لا طالما عدلت بي إلى الطريق الجديد الذي أسلكه الآن، بعدما تحقق لك شطر من أمانيك فتحصلت على شهادة التخرج

فإليك يا أماه ثمرة توجيهك الطويل لطفلتك الصغيرة وفتاتك الكبيرة ولا إن كان قد فاته جمال الترتيل فعسى ألا يكون قد فاته جمال التأويل والله يرعاك أمي النائمة طويلا سلام على روحك وجعل الله قبرك روح ريحان

كما أخص بذلك التي بعثت في نفسي الصبر والتفاؤل والأمل للمضي قدما في تحقيق أحلامي...إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى والدتي التي لم تنجبني

إهداء خاص إلى أختي رفيقة دربي صاحبة القلب الطيب وإلى إخوتي اللذين لم تنجبهم أمي "دينو أيوب أيمن حمزة أشرف " "إيمان رشا بسومة لارين أنفال " إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات، إلى أخي وصديقي «رمزي" إلى من تطلع لنجاحي بنظرات أمل

إهداء ثاني إلى التي تتزاحم الكلمات لتنال شرف الحديث عنها "نانا"، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض، إلى القلب الكبير "طاطا ليلى" وإهداء عام إلى أخوالي "يزيد منير محمد حكيم حريز الهادي سليم" وأفراد أسرتي وإلى كل صديقاتي

كما أقدم إهداء إلى من أنضج مفهوم العطاء في نفسي، فجعلني عادلا فيما أخذ...معدلا فيما أعطي.... إلى أستاذي ودكتوري الذي تفضل بإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير وله منا كل التقدير والاحترام **رحال مراد**

الطالبة: بيازة بثينة

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وعرفان	--
الإهداءات	--
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ – د
الفصل الأول : الإطار النظري للنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري 06 – 42	
تمهيد	06
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للنمو الاقتصادي	07
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي	07
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	07
الفرع الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	09
المطلب الثاني: أساسيات النمو الاقتصادي	10
الفرع الأول: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي	10
الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي	11
المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	13
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي	14
الفرع الثاني: نموذج سولو للنمو الاقتصادي	16
الفرع الثالث: النظرية الكينزية	16
الفرع الرابع: نماذج النمو لنظريات النمو الحديثة	17
المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للانفتاح التجاري	19
المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري	19
الفرع الأول: تعريف الانفتاح التجاري	20

الفرع الثاني: أهمية الانفتاح التجاري	21
المطلب الثاني: نظريات الانفتاح التجاري	21
الفرع الأول: نظريات الفكر الكلاسيكي	21
الفرع الثاني: نظريات الفكر النيوكلاسيكي	24
الفرع الثالث: نظريات الفكر الحديث	26
المطلب الثالث: قياس الانفتاح التجاري	27
الفرع الأول: مؤشر درجة الانفتاح التجاري	28
الفرع الثاني: مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	28
الفرع الثالث: مؤشر نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي	29
الفرع الرابع: مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	29
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي	31
المطلب الأول: الدراسات السابقة لموضوع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي	31
الفرع الأول: الدراسات المحلية	31
الفرع الثاني: الدراسات العربية	32
الفرع الثالث: دراسات أجنبية	34
المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	35
الفرع الأول: المقارنة مع الدراسات المحلية	36
الفرع الثاني: المقارنة مع الدراسات العربية	38
الفرع الثالث: المقارنة مع الدراسات الأجنبية	40
خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني : دراسة قياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر 43 – 81	
تمهيـــــد	44
المبحث الأول: متغيرات الدراسة وتحليلها	45
المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات	45
الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة	45

الفرع الثاني: ترميز متغيرات الدراسة	45
الفرع الثالث: مصادر جمع البيانات	45
المطلب الثاني: تحليل تطورات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر	46
الفرع الأول: تحليل تطور الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)	46
الفرع الثاني: التحليل الاقتصادي لتطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2018)	50
المبحث الثاني: أدوات الدراسة	52
المطلب الأول: اختبارات الاستجرارية والتكامل المشترك	52
الفرع الأول: اختبارات الاستجرارية	52
الفرع الثاني: درجة التأخير المثلى	54
الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك	55
المطلب الثاني: التعريف بأداة الدراسة ومراحلها	56
الفرع الأول: التعرف على أداة الدراسة	56
الفرع الثاني: مراحل بناء نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR	57
المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	63
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة	63
الفرع الأول: نموذج ومتغيرات الدراسة	63
الفرع الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك	64
الفرع الثالث: دراسة الإستقرارية الهيكلية لنموذج VAR واختبارات صلاحية النموذج	68
الفرع الرابع: تقدير معادلات النموذج	70
الفرع الخامس: دوال الاستجابة وتفكيك التباين واختبار السببية	70
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة	73
الفرع الأول: تحليل نتائج دراسة الإستقرارية واختبار التكامل المشترك	73
الفرع الثاني: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج واختبارات مشاكل القياس	75
الفرع الثالث: تقدير نموذج VAR	76
الفرع الرابع: تحليل دوال الاستجابة الدفعية وتفكيك التباين واختبار السببية	79

خلاصة الفصل	81
الخاتمة	83
قائمة الملاحق	88
قائمة المراجع	94
الملخص	--

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1-1	يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	10
2-1	مقارنة بين الدراسات المحلية والدراسة الحالية	36
3-1	مقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية	38
4-1	مقارنة الدراسات الأجنبية بالدراسة الحالية	40
1-2	نتائج اختبارات إستقرارية المتغيرات عند المستوى I(0)	65
2-2	دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة عند الفرق I(1)	66
3-2	تحديد درجة تأخير المسار	67
4-2	اختبار جوهانسون للتكامل المشترك	67
5-2	نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء (LM-Test)	69
6-2	نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء	69
7-2	نتائج اختبار(Jarque-Bera)	69
8-2	نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى	70
9-2	تفكيك أخطاء التنبؤ(GDP)	72
10-2	تفكيك أخطاء التنبؤ (OPEN)	72
11-2	نتائج اختبار سببية جرانجر	73
12-2	نتائج دراسة الإستقرارية	74

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
2-1	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2018)	46
2-2	تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)	47
2-3	تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)	48
2-4	تحليل وضعية الميزان التجاري خلال(1980-2018)	49
2-5	تطور معدل الانفتاح التجاري الجزائري في الفترة(1980-2018)	50
2-6	اختبارات إستقرارية النموذج المقدر	68
2-7	دوال الاستجابة الدفعية	71

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	رقم الصفحة
1	بيانات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي	94
2	نتائج اختبارات الإستقرارية	95
3	درجة التأخير المثلى	97
4	نتائج اختبار التكامل المشترك	97
5	الإستقرارية الهيكلية لنموذج VAR	98
6	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	98
7	اختبار ثبات تباينات الأخطاء	99
8	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	99
9	تقدير معادلات النموذج	100
10	دوال الاستجابة	101
11	تحليل مكونات التباين	101
12	اختبار السببية	102

المقـــــدمـة

تمهيـــــــــــد:

يعتبر النمو الاقتصادي ذا أهمية كبيرة بالنسبة لكافة الدول كونه يسهم في زيادة دخل الأفراد مما يساعد في تحسين ظروف معيشتهم وهذا ما جعله من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى إليه جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها وتعمل على تحقيقه سواء تلك المتقدمة أو النامية، إذ أنه لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة في النمو الاقتصادي، فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد هومن بين أهم المؤشرات التي تفرق تقدم الدول وتخلفها، إذ بارتفاعه يعطي دلالة على تحسن المستوى المعيشي للأفراد ورفاهيتهم، ونظرا لأهمية معرفة وتحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي وذلك للوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات القدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى، وتعتبر التجارة الخارجية ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي، فلقد شهد الاقتصاد العالمي تغيرات جذرية هذه التغيرات حولت التجارة من نطاق التجارة المحلية إلى التجارة الخارجية.

فالتجارة الخارجية تمكن كل دولة من الاستفادة بمزايا الدول الأخرى لإشباع حاجاتها لأن الدول تتفاوت فيما بينها من حيث مزاياها الطبيعية والجغرافية وترجع أهمية التجارة الخارجية في ذكر اقتصاديات مختلف دول العالم إلى كون أي دولة مهما بلغ مستوى التطور فيها فإنها لا تستطيع أن تعيش في معزل عن العالم الخارجي، وهذا ما يجعل الانفتاح على العالم الخارجي من بين الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقه من خلال انتهاج سياسة التصدير والاستيراد.

فالجزائر كغيرها من الدول عمدت إلى إحداث العديد من التعديلات في أنظمتها في الآونة الأخيرة ومن أهم هذه التعديلات زيادة حرية التبادل التجاري وكذا الرفع من درجة ومستوى الانفتاح على العالم الخارجي والذي يرمي إلى إقامة علاقات تجارية تسودها المنفعة المشتركة بين البلدان ويعد التحرير التجاري من أهم السياسات الحديثة في الاقتصاديات الراهنة والذي يعبر عنه في أدبيات الاقتصاد الحديث بالانفتاح التجاري.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما ذكر نجد أنه من الضروري أن نقوم بدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر وهذا ما يقودنا إلى طرح إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي: ما هي طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

وتقودنا هذه الإشكالية بدورها إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل للنمو الاقتصادي أهمية في اقتصاد أي دولة؟

- ✓ ما أهمية انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي؟
- ✓ هل توجد علاقة طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؟
- ✓ هل يمكن تجسيد نموذج قياسي مبني على نماذج VAR لدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع الدراسة يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات الجزئية التي تسعى إلى اختبارها وهي على النحو التالي:

- ✓ تكمن أهمية تحقيق نمو اقتصادي في تحقيق رفاهية الأفراد وذلك من خلال توفير فرص عمل أفضل والزيادة في الأجور
- ✓ تكمن أهمية الانفتاح على دول العالم الخارجي في تمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدول الأخرى والاستغلال الأمثل لفائض إنتاجها فهو وسيلة لتحقيق الأغراض الاقتصادية والسياسية
- ✓ نعم توجد علاقة طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.
- ✓ لا يمكن تجسيد نموذج قياسي مبني على نماذج VAR لدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

على ضوء هذه الأفكار سنحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- ✓ تقديم تعاريف مختصرة للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وأهم النظريات والدراسات المتعلقة بذلك.
- ✓ التعرف على مسببات أو المكونات الرئيسة لنمو الاقتصاد الجزائري
- ✓ معرفة درجة أو مدى انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي
- ✓ الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال مدة الدراسة
- ✓ تحليل واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ محاولة بناء نماذج قياسية باستخدام أساليب القياس الاقتصادي لدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

من بين أهم المواضيع التي شغلت حيزا مهما في مجال الاقتصاد الدولي، العلاقة المتبادلة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي إذ يرى الكثير من الاقتصاديين أن التوسع في مجال تحرير المبادلات يعتبر اليوم مصدرا أساسيا للتقارب الاقتصادي وعنصرا مهما يساعد في التغلب على الصعوبات التي يعاني منها الكثير من الدول في ميزان مدفوعاتها، كما أنه يساعد على تحسين القدرات الإنتاجية للدول من خلال تعزيز المنافسة بين عوامل الإنتاج، وتمكين الدول من الحصول على التقنيات الحديثة وذلك بإتباع سياسة الانفتاح التجاري، كما أن النجاح الاقتصادي الهائل لدول جنوب وشرق آسيا أكد فعالية هذه الاستراتيجية التي أصبحت اليوم مرغوبة أكثر من أي وقت مضى، وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تقديم دراسة تحليلية وقياسية تكمل الدراسات السابقة عن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وتفتح آفاقا لدراسات أخرى جديدة مكملة لها وكذا محاولة الإلمام بحالة الجزائر كدولة عربية نامية تعرف انفتاحا على السوق العالمي.

حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد إطارين زماني ومكاني، فالإطار الزماني يتمثل في فترة الدراسة حددت ما بين (1980-2018)، أما الإطار المكاني فالدراسة تخص الاقتصاد الجزائري.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي باستعمال البيانات الإحصائية لتحليل تطور كل من معدلي النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري وتطور كل من الصادرات والواردات وتحليل وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما استخدمنا المنهج القياسي الاقتصادي لمحاولة تحديد العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي باستخدام الأساليب القياسية والإحصائية لإجراء دراسة تطبيقية.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- ✓ باعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص.
- ✓ كون النمو الاقتصادي الشغل الشاغل والهدف الأساسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول.
- ✓ كون الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير التجارة هدف من بين الأهداف التي تسعى إليه الدول.
- ✓ إبراز أهمية دور النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير المتغيرات الاقتصادية بأدوات قياسية علمية.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة نذكر:

- ✓ نقص المراجع خاصة فيما يتعلق بمتغير الانفتاح التجاري.
- ✓ تضارب المعطيات حول الإحصائيات الخاصة بمتغيرات الدراسة التي وجد تباين في أرقامها وهذا ما زاد صعوبة الدراسة القياسية.
- ✓ الفترة العصيبة التي مرت بها البلاد وهي فترة الحجر الصحي التي تسببت في صعوبة التواصل بين الطلبة، وغلق المكاتب..... وغيرها من العراقيل التي واجهتنا بسبب الإجراءات الوقائية المتخذة لمواجهة فيروس COVID 19.

هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة، وسعيا منا لتحقيق الأهداف المسطرة، ونظرا لاتساع الموضوع وقصد إعطاء القدر الكافي من الاهتمام والتركيز على محور الدراسة، اقتضت الضرورة تناول الموضوع في فصلين إثنين، سبقتهم مقدمة عامة لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة.

حيث تناول الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية فقسمناه إلى ثلاثة أقسام، المبحث الأول بعنوان: الأدبيات النظرية للنمو الاقتصادي، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى الأدبيات النظرية للانفتاح التجاري، فتم تسليط الضوء في هاذين المبحثين على المفاهيم الأساسية للمتغيرين محل الدراسة بصفة عامة، أما المبحث الثالث فخصصناه إلى بعض الدراسات السابقة التي عنيت بموضوعي الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، مع إجراء مقارنة بين الدراسة الحالية وتلك السابقة.

أما الفصل الثاني فتمثل في الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1980- 2018)، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تحت عنوان متغيرات الدراسة وتحليلها والمبحث الثاني تضمن أدوات الدراسة وفيما يخص المبحث الثالث قمنا بعرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها

وفي الأخير توج هذا العمل بخاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل إليها، كما حاولنا إثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة ثم تقديم التوصيات تليها آفاق الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم القضايا والأهداف التي حظيت بالاهتمام الواسع من قبل مختلف الدول المتقدمة والنامية والتي تسعى إلى تحقيقه بكل الوسائل المتاحة من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفرادها عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولتحقيق ذلك عمدت الدول إلى تحرير تجارتها الخارجية وزيادة درجة انفتاحها على العالم الخارجي لأنه مهما بلغت موارد وإمكانيات أي دولة فإنها لا تستطيع أن تعيش في معزل عن العالم الخارجي. فالانفتاح على العالم الخارجي هدف من بين الأهداف التي تسعى إليه مختلف الدول، إذ أن هذا الانفتاح يؤدي إلى قيام تجارة متبادلة قائمة على معاملات تجارية مختلفة من تصدير واستيراد. فلقد أظهر الانفتاح التجاري العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها من زيادة معدلات الدخول في الأسواق الأجنبية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، والجزائر كباقي الدول تحتاج إلى إنتاج البلدان الأخرى الذي لا يمكنها أن تنتجه، مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض، وتكون التجارة الخارجية هي القناة الأساسية التي تمكن الدول من التصدير والاستيراد.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الجانب النظري لموضوعي الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وكذا الدراسات التطبيقية السابقة لهذين الموضوعين، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى الثلاث المباحث التالية:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للانفتاح التجاري

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للنمو الاقتصادي

نظرا للأهمية البالغة التي يحض بها النمو الاقتصادي؛ فهو يعتبر أحد أهم المواضيع الاقتصادية، خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، وكان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، بشكل يعكس الأهمية الكبيرة التي يعبر عنها النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الانشغالات الحالية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهومن العوامل المهمة والمعتمد عليه رسميا في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي من بين أهم المصطلحات الاقتصادية شائعة الاستخدام في معظم النظريات والدراسات الاقتصادية، فهو مجال واسع للبحث باعتباره يعكس مدى تطور أداء النشاط الاقتصادي في مختلف أقطار العالم، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

وردت عدة تعاريف للنمو الاقتصادي منها:

- ✓ يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن (عبد المطلب، 2006، ص. 466)
- ✓ النمو الاقتصادي هو تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه عبر الزمن (السريتي ونجا، 2008،ص. 339)
- ✓ النمو الاقتصادي هوأحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى جميع بلدان العالم في سبيل تطور اقتصادياتها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها (العيسي، 2006، ص. 43)
- ✓ يعرف الاقتصادي S_Kuznet النمو الاقتصادي بأنه: أساسا ظاهرة كمية وبالتالي يمكن تعريف النمو لبلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي (بونوة وبن يخلف، 2010، ص. 60)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو الوسيلة لزيادة حصة الفرد من الناتج وتحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع، ولهذا تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي، وتسعى لقياس معدلاته في السنوات المختلفة.

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي:

يمكن الحكم على دولة ما بأنها تمر بمرحلة نمو اقتصادي من خلال الخصائص التالية:

-**زيادة حجم الإنتاج :** وهو ارتفاع حجم النشاط الإنتاجي أو ما يعرف بالتوسع الاقتصادي، غير أن المقصود بالزيادة الحقيقية هي الزيادة الحقيقية في الإنتاج وبالتالي الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، والتي تشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من خلال إنفاق دخله النقدي المتاح خلال فترة زمنية معينة (ct vanhow, 2001, p. 56).

_حدوث تغيرات بالنسبة لعملية التسيير : إن تحقيق النمو الاقتصادي نتيجة لزيادة حجم الإنتاج والذي يحقق للمنتجين ربحا أكبر ويزيد من إشباع حاجات الأفراد سوف يؤدي بالمستثمرين إلى إحداث طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية، وجعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة وأقل تكلفة وأكثر ربحية، وبالتالي تسهيل من ديناميكية العمل، وهذا ما يمكن إتاحة طرق تنظيمية وتسييرية جديدة أفضل من التي كانت سائدة في السابق من اجل تحقيق فائض اكبر واستمرار عملية النمو (ct vanhow, 2001, p. 56).

_التقدم الاقتصادي : التقدم الاقتصادي ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي واستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد (ct vanhow, 2001, p. 56)، كما يعرف على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة وتحسين المستوى المعيشي للسكان (عز الدين، 2011، ص. 33).

ثالثا: أهمية النمو الاقتصادي.

تشير الدراسات التنموية التي أجريت على بعض الدول النامية إلى أن النمو الاقتصادي هو أفضل طريقة للتخلص من الفقر، وتحقيق مستوى معيشي أفضل حيث أن ارتفاع مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر وللنمو الاقتصادي أهمية كبيرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر لنا زيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية.
- ✓ عادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية من حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان .
- ✓ الزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ النمو الاقتصادي يؤدي إلى الزيادة في الأجور الحقيقية أو الدخل النقدي وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج (حسن خليفة، 2001، ص. 10)

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

أولا: أنواع النمو الاقتصادي

بصفة عامة يمكن أن نميز بين نوعين للنمو الاقتصادي وهما كالتالي:

النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل النمو السكاني أي أن الدخل الفردي ساكن.

النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أي المجتمع يتحول تماما والظروف الاجتماعية تتحسن (عجمية وعطية ناصف، 2000، ص. 59)

ويمكن حساب معدل النمو الاقتصادي بالمعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

ثانيا: تعريف التنمية الاقتصادية

- ✓ يعرف الاقتصادي نيكولاس وكالدور Nicolas -Kaldor التنمية الاقتصادية على أنها: مجموعة إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائما في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد (عريقات، 1997، ص. 50)

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بصفة عامة بأنها: العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة (نعمة الله، 2006،ص.44)

ثالثا: الفرق بين النمو والتنمية

عند الحديث عن النمو الاقتصادي تشار فرضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، لهذا يميل البعض من الكتاب والباحثين الاقتصاديين إلى المساواة بين التنمية والنمو الاقتصادي كمرادفين، إلا أن الرأي العام والصائب هو وجود أوجه اختلاف بين المصطلحين، ولهذا من المفيد أن نوضح الفرق بينهما من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1-1): يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
_يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع .	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى التغيير الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد.
_لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد .	_تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة .
_يتضمن أساسا نمو الناتج القومي دون حصول تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى.	_حصول تغيرات مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

ومنه نستنتج أن التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يكون على مستوى المجتمع وليس على مستوى الأفراد ويعالج الزيادة في الإنتاج الكلي وفي الدخل القومي لا في إنتاج كل فرد ومقدار دخله، فقد يحدث نمو اقتصادي في المجتمع ولكن الرفاهية قد تطال ثلة من أفراد المجتمع بينما يصاب جزء كبير بالفقر وهذا ما يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فتحقيق التنمية يحتاج زيادة النمو الاقتصادي ويكون هذا النمو مرتبط بإحداث تغيرات نحو الأفضل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مع التنسيق فيما بينها وأبرزها التعليم والصحة والتوظيف.

المطلب الثاني: أساسيات النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

هناك العديد من العوامل التي تلعب دورا هاما في تحديد النمو الاقتصادي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: عنصر رأس المال: ينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلع أخرى، كالآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء الزراعية أو الصناعية أو الخدمية، ويتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس وعند إعطاء قيمة فيتحول إلى شكل نقدي (Mankiw, 2003, p. 489)

ثانيا: عنصر العمل: يقصد به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استعمالها في إنتاج سلع وخدمات ضرورية، وحجم العمل مرتبط بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل ويعني هذا الأخير حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل والمستعملة في إنتاجه حيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد عمال أو ساعات العمل بقيت على حالها (مدحت مصطفى وعبد الظاهر، 1999، ص. 39)

ثالثا: الموارد الطبيعية: بالنسبة للنمو الاقتصادي فإن وفرة الموارد الطبيعية هو أمر ضروري ومهم وخصوصا في المرحلة الأولية للنمو، إذا تم استغلالها بشكل مناسب، فأي بلد يعاني من نقص في الموارد الطبيعية، لا يكون في وضعية تمكنه من النمو والتطور بسرعة، ولكن بالرغم من أهمية الموارد الطبيعية، إلا أنها لا تمثل شرطا كافيا لحدوث النمو الاقتصادي، فمثلا من بين أهم أسباب تخلف الدول النامية هو وجود العديد من الوارد الطبيعية غير المستخدمة أي عاطلة عن العمل أو تعاني من سوء الاستغلال، وهذا راجع إلى نقص أو غياب التقدم التكنولوجي (معط الله، 2015، ص. 105)

رابعا: عنصر التكنولوجيا: إن السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان، فالتقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فانه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة (قريبي، 2014، ص. 23)

فالتقدم التكنولوجي يعتبر أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، فهو يعمل على تطوير وتحسين رأس المال رأس المال العيني ورأس المال البشري (توادر، 2006، ص. 172-173)

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي.

تمثل مقاييس النمو الاقتصادي مختلف الوسائل والمعايير التي يتم عن طريقها التعرف على ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي، أي تلك الوسائل التي يمكن من خلالها قياس معدل النمو في دولة ما ويمكن إبراز أهم هذه المقاييس فيما يلي:

أولا: الناتج المحلي الإجمالي GDP.

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه قيمة الناتج النهائي من السلع والخدمات التي أنتجها المجتمع باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة لديه خلال فترة زمنية محددة (عام) (الشناوي والسريتي، 2008، ص.52)، وهو المؤشر الملائم للقياس الداخلي للأداء الاقتصادي المتمثل في النمو الاقتصادي لبلد ما

في حين يتم استخدام نصيب الفرد من الدخل كمؤشر للمقارنات الدولية للرفاهية الاقتصادية (Harrison, 1996, p. 6).

ويمكن أن نفرق بين الناتج المحلي الإجمالي GDP والناتج الوطني الإجمالي GNP :

إن الفرق بين المفهوم المحلي والوطني للناتج يتحدد بجنسية من يملك عناصر الإنتاج، تلك التي تؤمن عملية الإنتاج، فالناتج المحلي يتحدد بالناتج النهائي من السلع والخدمات التي أنتجت باستخدام عناصر الإنتاج، بغض النظر عن الأفراد الذين يملكون هذه العناصر إذا عند تقدير الناتج المحلي نهتم فقط بالإنتاج ولا يهم بالتالي ملكية عناصر الإنتاج سواء وطنية أم أجنبية، أما الناتج الوطني فإنه يساوي قيمة الناتج النهائي من السلع والخدمات التي أنتجت باستخدام عناصر الإنتاج خلال عام بغض النظر عن مكان تحققها (الحجار ورزق، 2010، ص. 25-26)

ويمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على:

الناتج المحلي الإسمي: هو القيمة الفعلية للسلع والخدمات التي يولدها الاقتصاد مقومة بالعملة، وهذا ما يتم من خلال: ضرب متوسط الأسعار في كمية السلع والخدمات المنتجة (عريقات، 1997، ص. 74)

الناتج المحلي الحقيقي: وهو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الفترة المعطاة مقاسة بأسعار فترة أخرى، والناتج القومي الحقيقي هو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي، وصافي الناتج القومي هو الناتج القومي بعد استقطاع قيمة الإهتلاك على المستوى القومي وهو يساوي الدخل القومي بعد استقطاع الضرائب (حسن خليفة، 2001، ص. 22-23)

ثانيا: الدخل الفردي.

يقيس مؤشر الدخل الفردي تطور المستوى المعيشي للأفراد في بلد ما مقارنة مع بلدان أخرى، ويفيدنا كذلك في تحديد العلاقة بين نمو الناتج ونمو عدد السكان، حيث يقيس النمو الذي يحققه كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه (الحاج، 2013،ص. 43)

وهناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط والثاني معدل النمو المركب

1. معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وتتمثل صيغته في ما يلي: $C_m = Y_t - Y_{t-1}$

حيث:

C_m: معدل النمو البسيط

Y_t: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t

Y_{t-1}: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t−1

2. معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار

وفقا لطريقة النقطتين لدينا الصيغة:

$$cm_c = \sqrt[n]{\frac{y_n}{y_0}} - 1 \qquad y_n = (1 + cm_c)^n$$

حيث:

cm_c: معدل النمو المركب

n : فرق عدد السنوات بين أول وأخر سنة في الفترة

y_0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس

y_n: الدخل الحقيقي لأخر فترة (n)

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$\ln y_t = a + cm_{c+} \rightarrow cm_{c+} = \ln y_t - a$$

حيث:

$\ln y_t$: اللوغاريتم الطبيعي للسنة t

a: ثابت

cm_{c+}: معدل النمو المركب في السنة

t : الزمن (عطية ومقلد، 2005، ص. 279)

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.

ثمت الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاول تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي والخروج من دائرة التخلف والردود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى .

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

حظي النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، من طرف عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين باعتباره من أهم المتغيرات الاقتصادية دلالة على الأداء الاقتصادي، وذلك بالتعرض لمجموعة من النظريات حاولوا من خلالها تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، وبالتالي بناء نماذج رياضية ملائمة للصيغة المنطقية لنظرية النمو الاقتصادي، حيث تمثل مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى نمو المجتمعات الاقتصادية، ومن ذلك تعددت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، ومسعى كل هذه النظريات البحث عن النمو المتوازن إما في المدى البعيد أو المدى القصير.

أولا: النظرية الكلاسيكية.

تعددت آراء مفكري المدرسة الكلاسيكية في مفهوم نظرية النمو الاقتصادي ومنهم مالتوس ودافيد ريكاردو وآدم سميث، ولكن سوف نركز على رأي أب المدرسة الكلاسيكية آدم سميث كما سنتطرق إلى رأي المفكر الكلاسيكي دافيد ريكاردو.

1 : آدم سميث.(Adam Smith)

اعتبر أن التوازن الاقتصادي في أي اقتصاد يحدث تلقائيا أي عدم تدخل الدولة في الاقتصاد وكانت هذه من الفرضيات التي يرتكز عليها الكلاسيك كون أن تدخلها يؤثر سلبا على الاقتصاد وتركه لقوى السوق (العرض والطلب)، كما اعتمد على ما يسمى باليد الخفية وقد بين آدم سميث أن الادخار هو أساس النمو الاقتصادي، وذلك من خلال كتابه ثروة الأمم 1886 وحسبه فإن الدخل الكلي يتكون إما من الأجور، الريوع أو الفوائد، مستخدما في ذلك عناصر الإنتاج الأساسية ألا وهي عنصر العمل، رأس المال، الأرض. (طالب، 2017، ص. 18)

1_1 : الأجور : اعتمد آدم سميث على نظرية اخر الكفاف التي تنص على أن تكون مستويات الأجر تعادل قيمة احتياجات الفرد وتختلف قيمها من اقتصاد إلى آخر ففي حالة ازدهار الاقتصاد تلجأ المؤسسات إلى الاستثمار أكثر وبالتالي يزداد تراكم رأس المال الذي يولد مناصب شغل أي الطلب على العمل من طرف المؤسسات، وبالتالي ترتفع معدلات الأجر عن السائدة في الاقتصاد هذه الحالة استقرار. تتوقف معدلات النمو عن الارتفاع لكن الطلب على العمل سوف يزداد نظرا لارتفاع نسبته في فترة الإنعاش فنظرا لهذا تنخفض معدلات الأجر لمستوى الكفاف أما في حالة اقتصاد فتي يعمل بعنصر إنتاج واحد ألا وهو عنصر العمل الذي يحدد لنا قيمة الإنتاج وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي وتقوده إلى حالة سكون (طالب، 2017، ص. 19)

1-2: الريع: ما هي إلا العوائد التي يتحصل عليها مالكي الأراضي من خلال تأجيرها وليس من خلال إنتاجيتها ويتحدد وفقا للطلب إذا زاد الطلب ترتفع أسعار الأراضي ويتولد الريع، أما إذا انخفض الطلب تنخفض الأسعار وتنقص قيمة الريع .

1-3: الربح: هي القيم المتحصل عليها من خلال استثمار رؤوس الأموال إلا أن ارتفاع هذه الأخيرة في الاقتصاد يؤدي حتما إلى انخفاض مقدار الأرباح وبالتالي زيادة الطلب على العمل وارتفاع مستويات الأجر وعليه فإن كل من الأجور والأرباح تأخذ اتجاهين متعاكسين (بن ساحة، 2011، ص. 14)

2 : دافيد ريكاردو (David Ricardo)

اهتم بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج إذ بفضل الاختراعات الحديثة مبدأ تناقص الغلة لكنه كان متفائلا أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ وكذلك قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات: الرأسماليون، العمال، الإقطاعيون (خبابة، 2014، ص. 41)

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر، حيث تعد النماذج النيوكلاسيكية من النماذج الأساسية في نظريات النمو ونظرا لأهمية الأفكار التي جاءت من طرف اقتصادي هذه المدرسة سوف نتطرق إلى نظرية شومبيتر.

1 : نظرية شومبيتر (Chombiter)

يعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي واعتبرت أفكاره من بين أهم المساهمات في الفكر النيوكلاسيكي، حيث يرى أن اتجاه النمو الاقتصادي ليس مستمرا بل له حدود يصل إليها وتتمثل في لما تكون فيها بيئة الاستثمار البيئي غير مواتية، وذلك نتيجة توسيع الائتمان المصرفي حتى يصل إلى حدوده أو توسيع الإنتاج حتى يصل بالفائض في السوق. وهناك عاملان أساسيان في تحليل النمو الاقتصادي، هما الابتكارات والمنظمون. (خبابة، 2014، ص. 44)

1-1 : دور الابتكارات التكنولوجية : يلعب الابتكار دور أساسي في تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أوكليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تغيير دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي. (خبابة، 2014، ص. 44)

1-2: دور المنظم: هو المبتكر أو المجدد ولا يقصد به الرأسمال فالمنظمون عبارة عن أشخاص من نوع خاص، يقومون بتحريك عملية الاستثمار ليدفعوا عملية التنمية إلى الأمام، أما في مجال تمويل الاستثمارات فقط أعطى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي وليس من الادخار (خبابة، 2014، ص. 44)

الفرع الثاني: نموذج سولو للنمو الاقتصادي

إن النموذج الأول لسولو لم يستطع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي الزمن الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة لا ينمو متوسط دخل الفرد ويظل ثابتا عند مستوى الحالة المستقرة ولتوليد نمو متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم التقدم التقني.

إذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام(F (K.L يمكن النظر إلى التقدم التقني A على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي متأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني.

تعطى دالة الإنتاج الكلية لهذا النموذج بالصيغة التالية: Y=F= (K.A.L)

يتطلب ثبات نسبة رأس المال الفرد للتقدم التقني نمو نسبة الناتج الفرد للتقدم التقني F(K)، ونسبة رأس المال الفرد للتقدم التقني K حيث يمكن أن تكتب : $Y = F^{\alpha} A^{(1-\alpha)}$

حيث : α: تمثل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (بن قانة، 2012، ص. 110-112)

الفرع الثالث: النظرية الكينزية

يعتبر كينز من أهم اقتصادي القرن العشرين الذي أصبح له أسلوب وفكر معين عرف باسمه، ونتيجة لمعايشة كينز لفترة الكساد الكبير (1929_1933) التي مرت بها الدول المتقدمة الصناعية فقط ساعدته هذه الأزمة على رفض الكثير من الأفكار الكلاسيكية.

حيث نادى كينز بسيادة نظام السوق كما ركز على أهميته الدور الذي يلعبه القطاع الخاص" free Enterprise System" في الاقتصاد القومي، ولكنه يرى أن الدولة يجب أن تتدخل لتعويض ما يحدث من نقص في الطلب الفعال، ونظام السوق في رأيه سوف يحقق التوازن في الاقتصاد القومي، ولكن بعكس الفكر الكلاسيكي فإن التوازن يمكن حدوثه عند نقطة تقع دون مستوى العمالة الكاملة "Under full employment"، ويعتبر الطلب الفعال في رأي كينز والذي استمده من فكر مالتس هو المحرك الأساسي الذي يعتمد عليه كل من الدخل القومي والحجم العمالة، هذا الطلب الفعال دوره يعتمد على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار، والميل للاستهلاك يعتمد على الدخل والميل الحدي للاستهلاك، فكلما ارتفع الدخل ارتفع الاستهلاك (الحبيب، 1985، ص. 61-62-63).

الفرع الرابع: نماذج النمو لنظريات النمو الحديثة

جاءت هذه النظرية نتيجة الضعف في أداء النظرية النيوكلاسيكية في النمو ، كونها لا تقدم تفسيرا لمصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل ولا تحليل محددات التقدم التكنولوجي، حيث تفترض النظرية الحديثة زيادة العائد الحدي على الحجم في عوامل الإنتاج مما يولد تحسن في الإنتاجية، ويركز النمو على الادخار والاستثمار في رأس المال البشري من جهة والاستثمار في البحث والتطوير وبهذا تحسن الحكومة من كفاءة تخصيص مواردها، إذًا فالسياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة للنمو بل تعتبر المستثمرين الأكفاء والحكم الصالح أساس للنمو طويل الأجل.

أولا: نموذج «Lucas»

يرى Lucas في نموذجه الذي طرحه سنة 1988 أن تراكم رأس المال البشري كمتغير داخلي هو المنبع الأساسي للنمو، كما رفض فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري واعتبر أنه يكون على الأقل ثابت مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي ويبين أنه يمكن لإنتاجية الأفراد أن تزيد إذا زاد عدد الأفراد الأكفاء في الاقتصاد، وبالتالي فإن أي فرد مهما كان حجم رأس ماله الخاص ستزيد فعاليته إذ أحيط بأفراد فعالين يتميزون بالكفاءة (فرات، 2015، ص. 59)

وقد انطلق لوكاس في وضع نموذجه من الفرضيات التالية:

- ✓ الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط، القطاع الأول مخصص لإنتاج السلع والثاني لتكوين رأس المال البشري.
- ✓ عدد الأعوان N وكلها متطابقة أي أنه لا يوجد عدم التجانس لا في اختيار التعليم ولا في الجهد المبذول.
- ✓ يتم إنتاج رأس المال البشري من نفسه أي الفرد يثقف نفسه باستخدام وقته ومهاراته المكتسبة (Zakane, 2003, p. 109)

ثانيا: نموذج «Paul Römer»

يصنف نموذج Römer 1990 من نماذج الجيل الثاني لنظرية النمو الداخلي حيث تعتبر هذه النماذج أكثر واقعية ناحية تمثيلها لعملية تراكم المعرفة، والتطور التكنولوجي مقارنة مع نماذج الجيل الأول، وينطلق Römer في هذا النموذج من محاولة تقديم صياغة صريحة تفسر عملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي، الذي أعتبر بمثابة ثمرة الأفكار الجديدة والاختراعات التي تحفز بدافع الربح المنتظر من خلال بيع براءات الاختراع (مرادسي، 2010، ص.47)

وبنى Römer نموذج النمو الخاص بنظريته بناءا على عدة فرضيات أهمها:

- ✓ رأس المال البشري متاح يوزع بين إنتاج السلع المادية (المكونة من تشكيلات السلع النهائية) وإنتاج الأفكار (البحث والتطور).
- ✓ يعتمد عدد الأفكار الجديدة المبتكرة على مخزون الأفكار المتراكمة عبر الزمن.
- ✓ يسود الاقتصاد حالة المنافسة الكاملة بين المؤسسات والتي تنتج سلع متجانسة (Zakane, 2003, p. 110)

من خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية بحكم أنه يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، وانطلاقا من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو فلقد اهتم الفكر الكلاسيكي بهذه العملية واتجه إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل، بحيث Adam Smith أرجعه إلى تقسيم العمل، أما ريكاردو رده إلى أرباح الرأسماليين والنيوكلاسيك ترجموا أفكارهم في شكل نماذج حيث اهتم Harod domar بالإحلال بين رأس المال والعمل، فيما ركز Solow على دور التقدم التكنولوجي في عملية النمو الذي يفسر بقاء تطور النمو على المدى الطويل إلى أن جاءت نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو الاقتصادي لأسباب وعناصر داخلية في النموذج كرأس المال البشري عند Lucas والمعارف عند Römer.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للانفتاح التجاري

تعتبر التجارة الخارجية الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض كما أنها القناة الرئيسية التي تمكن من التصدير والاستيراد ،ذلك أن الهدف الرئيسي من قيام التبادل التجاري هو زيادة الدولة من العملة الصعبة من أجل رفع المستوى المعيشي، إذ أنه لا تستطيع أي دولة أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، فالتجارة الخارجية تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات (داوود واخرون، 2002، ص. 13)

- ✓ ويقصد بالتجارة الخارجية: هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود والأيدي العاملة (محمد الصوص، 2008، ص. 9)
- ✓ التجارة الخارجية: هي المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة (انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص) تنشأ من أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أوبين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة (جويدان الجمل، 2013، ص. 11)
- ✓ كما تعرف التجارة الخارجية: على أنها تتم بين الدول من خلال عمليات التصدير والاستيراد، حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة لأخرى وفق إجراءات إدارية ومالية (سليمان، 2004، ص. 10)

فالتجارة الخارجية هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفاهيم وأهمية الانفتاح التجاري، بالإضافة إلى النظريات التي لها الفضل في تفسير كيفية التبادل الخارجي بين الدول ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري

تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل للانفتاح التجاري، كما تعددت الآراء حول مدى استفادة البلدان من تحرير التجارة الخارجية، وتضاربت الآراء بين مؤيد ومعارض لفكرة الانفتاح التجاري، وبين مؤيد ومعارض زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري، وحظيت هذه السياسة إقبالا كبيرا من مفكري الاقتصاد حيث يؤكد الداعون لتحرير التجارة على وجود علاقة إيجابية بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي، وهناك من يقول أن العكس.

الفرع الأول: تعريف الانفتاح التجاري

وردت عدة محاولات في تعريف الانفتاح التجاري، وانتشرت مفاهيم خاطئة لتعريفه لدى غير المختصين، وذلك لأنه من المفاهيم الحديثة في الاقتصاد، وعلى الرغم من حداثته إلا أنه أصبح من المواضيع الهامة في الاقتصاد بشكل عام، ومن أدق تعريفات الانفتاح التجاري ومن أشهرها وأكثرها تداولا نجد:

- ✓ **تعريف الانفتاح التجاري حسب الصندوق الدولي:** عرف صندوق النقد الدولي الانفتاح التجاري على أنه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية وميزان المعاملات الرأسمالية أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات التي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية (ظاهر، 2013، ص.20)

- ✓ **تعريف الانفتاح التجاري حسب Bhagawati krueger:** هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية (عبدوس، 2011، ص. 44)
- ✓ **تعريف الانفتاح التجاري حسب المعهد العربي للتخطيط :** يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والاتجاه في نظام موحد للتعريفة الجمركية، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، وسياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين (تواتي، 2001، ص. 4)

وبالتالي يمكن القول أن الانفتاح التجاري عبارة عن مجموعة من السياسات الاقتصادية المتكاملة التي تهدف إلى الاعتماد على تحرير قنوات التجارة بجميع أنواعها وهو وسيلة لرفع معدل النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: أهمية الانفتاح التجاري

يلعب قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول سواء كانت المتقدمة منها أو النامية، نظرا لما له من أهمية في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي في زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة الدخل القومي وانعكاس ذلك على التطور الاقتصادي والاجتماعي، فالتجارة الخارجية تعطي الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر وسائل إنتاجها لديها، إما لعدم توفر الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة أو لعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية التي تسمح بإنتاجها، وحتى في حالة توفر تلك الإمكانيات، فإنها قد تنتجها بتكاليف أكبر مما لو قامت باستيرادها من الخارج (الوادي والعيساوي، 2007، ص. 236)

وتنبع أهمية التجارة الخارجية كونها تمثل استراتيجية اقتصادية وسياسية كما أنها سلاح تستخدمه الدول على المعاملات الدولية لتحقيق أغراضها الاقتصادية والسياسية، ولتنفيذ أهدافها الداخلية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، كما تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا (الجبلي، 2001، ص.15)

وتكمن أهمية التجارة في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي، ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية (جويدان الجمل، 2001، ص. 23)

المطلب الثاني: نظريات الانفتاح التجاري

تشتمل على كل من: نظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والحديثة.

الفرع الأول: نظريات الفكر الكلاسيكي

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية في أواخر القرن 18وأوائل القرن 19ومن أهم ما قدم في هذا الخصوص نظرية المزايا المطلقة تشتمل على التكاليف المطلقة لأدم سميث ونظرية المزايا النسبية (التكاليف النسبية) لدافيد ريكاردو ونظرية الطلب المتبادل لجون ستيوارت ميل.

أولا: نظرية المزايا المطلقة(النفقات):

وردت في نظرية أدم سميث الخاصة بثروة الشعب وحاول تقديم تحليل يوضح كيفية استخدام التجارة الدولية في تحقيق ثروة الشعب واهتم بتحليل فكرتين أساسيتين في النظرية:

الفكرة الأولى تقوم على التخصص وبين أن كل دولة يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بمزايا مطلقة ولكي يتحقق لها ذلك يجب أن تطبق الفكرة الثانية وهي أساليب تقسيم العمل

داخل الدولة أولا ثم على مستوى العالم وذلك على أساس أن التخصص وتقسيم العمل يترتب عليها زيادة إنتاجية الفرد وبالتالي إمكان إنتاج سلعة بتكاليف اقتصادية بدلا من تثبيت الجهود في إنتاج سلع متعددة، وقد نادى أدم سميث بإزالة القيود التي كانت مفروضة على التجارة الدولية (حمدي، 2000، ص. 60)

كما يعتمد آدم سميث على أهمية التجارة الحرة كأداة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة، إذ يرى أن المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة (السواعي، 2006، ص. 10)

وتقوم نظرية المنفعة (الميزة) المطلقة على الافتراضات التالية:

- ✓ تعتبر هذه النظرية التي قدمها آدم سميث في التجارة الدولية امتدادا لنظريته في التجارة الداخلية نظرا لوجود فرض موحد في كلا النظريتين ألا وهو قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة، هذا بالإضافة إلى أن كلا التجارتين تؤدي إلى اتساع دائرة السوق أمام السلع التي تتخصص فيها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة.
- ✓ إن التجارة الدولية تعود بالفائدة على جميع أطراف التبادل الدولي، أي أن الفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي.
- ✓ إن التجارة الدولية تساهم في تحقيق وزيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي وبالتالي فإن زيادة كمية إحدى موارد الثروة هو الأثر الجوهري لقيام التجارة الدولية، ويتمثل الأثر الهام لهذه التجارة في التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج على الاستخدامات المختلفة.
- ✓ ترتكز هذه النظرية على النفقات المطلقة، وليس على النفقات النسبية لكل سلعة أي يكفي شرط اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة بين الدولتين لقيام التجارة الدولية (الصرن، 2000، ص. 153)

ثانيا: نظرية النفقات النسبية

يقوم التفسير الكلاسيكي لأساس التجارة الدولية على مبدأ الميزة النسبية الذي صاغه الاقتصادي الإنجليزي دافيد ريكاردو في سنة 1817 ففي رأي ريكاردو أن أساس التجارة الدولية إنما يوجد في تلك الاختلافات التي توجد بين الدول في التكاليف النسبية، فقد تكون أحد البلدان أكثر كفاءة من غيرها في إنتاج كل سلعة ممكنة (أي تستطيع أن تنتجها بتكلفة أرخص نسبيا من غيرها من البلدان) ولكن طالما أنه ليس أكثر كفاءة بدرجة متساوية في كل سلعة، فإنه يوجد أساس للتجارة، فسيكون من الأكثر فائدة للبلد أن يتخصص في إنتاج تلك السلع التي يكون فيها أكثر كفاءة نسبيا، وأن يقوم بتصدير هذه السلع مقابل سلع تكون كفاءتها النسبية فيها أقل، ومبدأ الميزة النسبية ينص على إن كل بلد سيتخصص

في إنتاج وتصدير تلك السلع التي يمكنه أن ينتجها بتكلفة منخفضة نسبيا (التي يكون فيها أكثر كفاءة نسبيا من البلاد الأخرى) وبالعكس كل بلد سيستورد تلك السلع التي ينتجها بتكلفة مرتفعة نسبيا (التي يكون فيها أقل كفاءة نسبيا من البلاد الأخرى) (بكري، 2010، ص. 20-21)

ولقد ساهمت هذه النظرية في بيان حرية التبادل الخارجي وأثرها على الاقتصاديات العلمية، كما نجحت في بيان الواردات بعد أن أنكرها التجاريون (عوض الله، 1999، ص. 49)

وفي صدد شرح نظريته وضع ريكاردو الفروض التالية:

- ✓ إن التبادل يتم على أساس المقايضة بمعنى عدم وجود أداة نقدية.
- ✓ أن يقتصر البحث على دولتين لا تنتجان إلا سلعتين.
- ✓ لا توجد نفقات نقل أو رسوم جمركية.
- ✓ تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعا لحجم الإنتاج بمعنى إن قوانين الغلة النسبية غير مطبقة وإن الإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة (العدلي، 2006، ص. 15)

ثالثا: نظرية القيم الدولية

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو معدل المقايضة الدولية، فوفقا لهذه النظرية الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى (السيد، 2005، ص. 115)

فنظرية القيم الدولية هي نتيجة ضرورية لنظرية التكاليف النسبية، فهي تحدد معنى المكسب الذي يحققه كل طرف من أطراف المبادلة والعوامل التي تؤثر في تحديد هذا المكسب كما قام جون ستيوارت ميل بالإضافة إلى هذه الأخيرة عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه التبادل، حيث اكتفى دافيد ريكاردو في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للأخرى، ويرى جون ستيوارت ميل أنه يتحقق المكسب الذي تحققه كل دولة من المتاجرة الخارجية على نسبة التبادل الدولي، أي نسبة الكمية من السلع المصدرة إلى الكمية التي تدفع مقابلها من السلع المستوردة، وتتحدد هذه النسبة عند المستوى الذي تتعادل عنده الكمية التي تعرضها كل دولة من سلعتها مع الكمية التي تطلبها الدولة الأخرى من هذه السلعة، أي عند النقطة التي يتحقق عندها التوازن بين العرض والطلب لكل من السلعتين المتبادلتين (عوض الله، 1999، ص. 54)

تعتمد نظرية القيم الدولية على الافتراضات التالية:

- ✓ عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين، فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة

التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى.

- ✓ ما دمنا لا نستطيع تقرير قاعدة عامة لأذواق وحاجات المستهلكين فإننا لا نستطيع التخمين عند أي نسبة يمكن تبادل السلعتين وبما أننا نعرف الحد الأعلى والحد الأدنى لنسبة التبادل (نسبتي تكاليف الإنتاج في كل من الدولتين) فإن المنفعة من التجارة بين الدولتين يمكن أن تقسم بينهما بنسب عديدة، وبمعنى آخر: إن معدلات (نسب) التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين (الصرن، 2000، ص. 169)

الفرع الثاني: نظريات الفكر النيوكلاسيكي

استمرت النظرية التقليدية في تفسير التجارة الدولية إلى غاية الحرب العالمية الأولى إلى أن ظهرت مدرسة جديدة تفسر لنا أسباب قيام التجارة الخارجية، فكانت المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسيكية إعادة لصياغة نظرية النفقات النسبية، فهي تمثل تقدما حقيقيا على النظرية التقليدية، وفي الوقت ذاته تم تحرير التجارة من القيود التي فرضتها النظرية التقليدية، وهي اعتبار العمل الأساس لقيمة السلعة، بالإضافة إلى أن النظرية التقليدية تحدد لنا متى تقوم التجارة الدولية ولكنها لا تفسر لماذا تقوم هذه التجارة، فهي إذن تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها، فقامت النظرية السويدية بتقديم هذا التفسير بواسطة الكاتبين الشهيرين : هيكشر وبرلين أولين.

أولا: نظرية هيكشر أولين

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي هيكشر وتلميذه أولين حيث هذا الأخير ألف كتابه الذي اشتهر باسمه " نظرية أولين للتجارة الخارجية " الذي نشره عام 1939، حيث اعتمد أولين على أن التجارة الدولية هي الامتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الداخلي، وقد بدأ أولين نظريته بالنقد للنظرية الكلاسيكية على أن العمل أساس القيمة (يحياوي، 2012، ص. 10)

حيث عرفت هذه النظرية بنظرية هيكشر أولين أو نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج، لقد حاولت نظرية هيكشر أولين أن توضح أسباب الاختلاف النسبية بين دولة وأخرى وقد أعطى هيكشر تفسيرا لأسباب هذا الاختلاف وفي رأيه أن تكلفة السلع تختلف باختلاف إنتاجية الدول (دياب، 2010، ص. 114)

وقامت هذه النظرية على مجموعة من الفروض أهمها:

- ✓ إن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد فدوال الإنتاج بالنسبة لأي سلعة إذن واحدة في البلد الواحد، وقد تكون كذلك بين البلاد المختلفة وقد لا تكون
- ✓ إن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج.

- ✓ إن أذواق المستهلكين معطاة، بحيث أنه لا يترتب على التجارة الدولية أي تغيير في هذه الأذواق، وإن هذه الأذواق لا تختلف كثيرا من بلد لآخر.
- ✓ إن نمط توزيع الدخل معطى ومعروف في البلاد المختلفة (شهاب، 1996، ص. 54)
- ✓ ليس هناك قيود على انتقال السلع بين المناطق.
- ✓ ليس هناك تكاليف نقل أو رسوم جمركية.
- ✓ عوامل الإنتاج لها الحرية الكاملة للانتقال داخل المنطقة الواحدة لكن ليس لها حرية الانتقال بين المنطقتين (حمشة، 2013، ص. 34)

ثانيا: لغز ليونتيف

يرى ليونتيف أنه من الممكن تدعيم نظرية هيكشر أولين بإضافة عنصرين من عناصر الإنتاج، وهما :رأس المال البشري والتكنولوجيا، وقد رأى ليونتيف أن لغز نموذجه يكمن في الكفاءة الإنتاجية لرأس المالي البشري، كذلك فعنصر التكنولوجيا يمكنه أن يغير من العلاقة بين الأرض والعمل ورأس المال علاوة على رفع إنتاجية كل منهما، وقد أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي يضع شروطا أكثر بالنسبة لنوعية العمل البشري، ولا شك أن عملية التطوير التكنولوجي كانت ولا زالت محكومة بارتباطات الربح فالهدف الواضح من التقدم التكنولوجي هو أن يرفع كفاءة الإنتاج وأن يضاعف من إنتاجية العمل، وأن يزيد من قدرة المنتجات على المنافسة والتسويق، وذلك من خلال نفقة الإنتاج وتحسين القدرة على تلبية الطلب في الأسواق (عوض الله، 2005، ص. 32-33)

ونجد أن ليونتيف قام بتحليل هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1984، والمثير أن القيام بالتجارة الخارجية على أساس وفرة أو قلة عوامل الإنتاج شيء خاطئ، بحيث في الظاهر تبدو الولايات المتحدة الأمريكية بأنها متمتعة بوفرة نسبية في رأس المال، إلا أنها في الواقع تتمتع بوفرة نسبية في العمل واعتبر أن هذه الميزة أدت بأمريكا إلى تصدير السلع كثيفة العمل واستيراد السلع كثيفة رأس المال، وبهذا يكون ليونتيف أثار شكوك حول مدى صحة نظرية هيكشر إلا أن تحليله لم يلقى القبول لأنه قام على أساس افتراض خاطئ لنظرية هيكشر وأولين وهو أن النسب التي يحتاجها إنتاج أي سلعة من عوامل الإنتاج هي ثابتة بجميع البلدان أو متغيرة في حدود ضعيفة للغاية، كما وجهت انتقادات لليونتيف من خلال مقارنته الخاطئة بين معدل رأس المال والعمل في بعض الصناعات المنتجة للسلع بديلة الواردات بدلا من أن يقارن بين معدل رأس المال والعمل في كل من سلع التصدير والاستيراد في مكان صناعتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية (حمشة، 2013، ص. 35-36).

الفرع الثالث: نظريات الفكر الحديث

بعد الحرب العالمية الثانية حاول بعض الاقتصاديين التوسع في نظرية التبادل الخارجي وذلك من خلال اتجاهات جديدة في إدخال ما يسمى بالابتكار في نفس التجارة الخارجية وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما يلي:

أولا: نظرية الفجوات التكنولوجية

تلعب التكنولوجيا دورا هاما في قيام التجارة الخارجية، ويوجد في الفكر الحديث نموذجين يعملان على توضيح قيام التجارة الخارجية على أساس التغيرات والتطورات التكنولوجية وهما:

1: نموذج الفجوة التكنولوجية:

تم تقديم هذا النموذج من طرف الاقتصادي بوزنر في عام 1961، ويركز في تحليله أنه تعقد صفقات تجارية ضخمة على أساس إدخال أنماط جديدة من الإنتاج أو طرق إنتاجية جديدة في الأسواق ذات جودة أفضل أو منتجات بتكاليف إنتاجية أقل (عبد الفتاح، 2007، ص. 154)

مما يؤدي إلى اكتسابها لمزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، فالاختلاف في مستوى التكنولوجيا يؤدي إلى اختلاف مناظر في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول عن طريق:

- تسمح زيادة الكفاءة الإنتاجية لدولة ما في إنتاج سلع معينة، اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول، وبالتالي تصدير هذه السلعة.
- إدخال بعض الدول سلع جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية، في الوقت الذي تعجز فيه بقية الدول في بداية إنتاجها الداخلي أو تقليدها، لأنها لا تملك أساليب الإنتاج المتفوقة أو الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع، وبالتالي ستتمتع الدولة المخترعة بميزة نسبية مؤقتة مرتبطة بطول الفترة التي تحتفظ بها الدولة المخترعة بتفوقها النسبي، فالدول صاحبة الاختراع تمثل هذا المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا في جميع الأسواق الدولية، إلى أن تستطيع الدول الأخرى تحقيق نجاح في مجال نقل أو تقليد التكنولوجيات المتكافئة (زايري، 2006، ص. 240)

2: نظرية دوران المنتج

نموذج دوران المنتج أوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية الذي طوره فيرنون سنة 1966، ويوضح المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره، والتغيرات التي تحدث في ميزته النسبية خلال هذه المراحل التي يمر بها، وبناءا على ذلك قدم فيرنون افتراضين لبناء نموذجه تمثلا

في: (العصار، 2000، ص. 36)

- ✓ وجود منتجات جديدة تتلاءم وأصحاب الدخول المرتفعة.
- ✓ وفر عنصر العمل الماهر، ومنه الإنتاج سوف يبدأ في الولايات المتحدة ثم ينتقل إلى دول أخرى، ويفرق فيرنون بين ثلاث مراحل لتطوير شروط أماكن إنتاج المنتج وهي كما يلي:

2-1: **مرحلة الإنتاج: يبدأ** تصنيع المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة الأيدي العاملة، فعدم التأكد الذي يصاحب هذا المنتج يجعل تسويقه في السوق المحلية والأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية (يونس، 1999، ص. 48).

2-2: **مرحلة النضج:** يبدأ المنتج بالتنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه مما يؤدي إلى انتشار تقنيات وفنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستمر في إنتاج هذا المنتج بالدول الصناعية، ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف الإنتاج (يونس، 1999، ص. 48).

2-3: **مرحلة النمطية الشديدة:** في هذه المرحلة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة والسوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار (يونس، 1999، ص. 48)

ثانيا: نظرية اقتصاديات الحجم

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا وتعديلا آخر لنظرية هيكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، وبتعبير متكافئ تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية، وبالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع والمنتجات النصف مصنعة، وبين الدول الصناعية الصغيرة والدول الصناعية الكبيرة (عبد الفتاح، 2007، ص. 146)

المطلب الثالث: قياس الانفتاح التجاري

لقد ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تعنى بقياس درجة الانفتاح التجاري، ونعني بالمؤشرات مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الادعاءات التجارية لبلد ما، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول وتصنيفهم حسب درجة انفتاحهم ومن بين هذه المؤشرات

ما يلي:

الفرع لأول: مؤشر درجة الانفتاح التجاري

تعتبر الدول ذات معدلات الانفتاح العالية على العالم الخارجي والتي تمتاز بتنوع هياكل الإنتاج وهياكل صادراتها وبالأخص الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي أكثر قدرة من الدول ذات الانفتاح المنخفضة والتي تتصف بهياكل إنتاج وصادرات أولية محدودة، بحكم درجة الانفتاح على الأسواق الدولية بعض العوامل منها حجم التجارة الخارجية، حيث تعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى إجمالي الإنتاج الداخلي الخام من أهم مقاييس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي.

يبين من نشر درجة الانفتاح الاقتصادي الأهمية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام)، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي:

حيث: $f = \sum(X + M)/PIB$

X : تمثل الصادرات

M : تمثل الواردات

PIB : يمثل الناتج الوطني الداخلي

وتبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يبين مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج الداخلي الخام للدول، وعليه إذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضا للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي، ويشير أيضا ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجته من سلع وخدمات (باريك، 2013، ص. 58-59)

الفرع الثاني: مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

تستمد كثير من الدول نسبة كبيرة من دخلها القومي من إنتاج سلعة أولية تصديرية واحدة أو عدد قليل جدا من السلع، حيث إن ارتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي الى 25 % فأكثر تعد مؤشرا للانفتاح التجاري، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية: (عبد المجيد وحسين الطائي، 2018، ص. 115)

$$\text{مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي} = 100 \times \left(\frac{\text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \right)$$

تعكس نسبة الصادرات التي تمثل أحد جانبي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتطور هذه النسبة الدور الهام والكبير الذي تلعبه الصادرات في دفع معدلات النمو الاقتصادي نحو التزايد والارتفاع، وما ينتج عن ذلك من فوائد كبيرة يمكن أن تعود على الاقتصاد الوطني.

وكلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير كان ذلك دليلا على اعتماد الدولة على الخارج أو على اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية اندماجا كبيرا (العيسوي، 1989، ص. 43)

الفرع الثالث: مؤشر نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر ذات دلالة مهمة فيما يتعلق بمدى اعتماد الدولة على الخارج في مقابلة الطلب المحلي من السلع والمنتجات، وتمثل نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا يعكس درجة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، وقد أعتبر اقتصاد الدولة منفتحا للخارج إذا شكلت الاستيرادات نسبة تزيد عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن حساب هذا المؤشر حسب المعادلة الآتية: (العيسوي، 1989، ص. 44)

$$\text{مؤشر نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي} = 100 \times \left(\frac{\text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \right)$$

إن ارتفاع نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما قد لا يكون في حد ذاته دلالة قوية على مدى تبعية تلك الدولة، فقد يكون لمجموعة من الدول النسبة المرتفعة نفسها، ومع ذلك يتمتع بعضها بالاستقلال بينما تعاني الدول الأخرى من التبعية، والسبب في ذلك مدى التكامل الداخلي للاقتصاد الوطني ونوعية الاستيرادات وما إذا كانت تساهم في بناء القاعدة الإنتاجية أم تغذي النهج الاستهلاكي، يضاف إلى ذلك مدى قدرة الدولة على الوفاء بقيمة الاستيرادات (النصيرات، 2002، ص.27)

الفرع الرابع: مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات دلالة لارتباطه بمتغير هام جدا وهو الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل القوة الاقتصادية الرئيسية ويمكن حساب هذا المؤشر حسب المعادلة الآتية (النصيرات، 2002، ص.27)

$$\text{مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي} = \left(\frac{\text{الناتج المحلي القائم}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}\right) \times 100$$

إن ارتفاع مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي يدل على مدى اعتماد الاقتصاد المحلي لأية دولة على التمويل الخارجي في تنفيذ مشاريعه التنموية، وفي علاج بعض المشاكل الاقتصادية، وتعد الدولة مدينة وفقا لمؤشرات البنك الدولي إذا بلغت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 30% (عبد المجيد وحسين الطائي، 2018، ص.116)، وعلى الرغم من التحذيرات الكثيرة لخطورة تعاظم المديونية الخارجية، إلا أن بعض الدول مازالت تعتمد اعتمادا كبيرا على المديونية الخارجية، الأمر الذي يعطي الفرصة للدول الدائنة والمؤسسات الدولية المالية إلى التدخل في الشؤون الداخلية وتهديد الاستقلال الاقتصادي للدول (زكي، 1987، ص. 147)

وعلى الرغم من أهمية مؤشر نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلا أن هذا المؤشر لا يعطي صورة دقيقة عن قدرة الدولة المدينة على تسديد ديونها الخارجية على المدى البعيد، لأن ذلك يعتمد على طول المدة الممنوحة للقرض، وشروط سداد هذا القرض، ومقدار سعر الفائدة (النصيرات، 2002، ص. 30)

كما إن اعتماد هذا المؤشر ينطوي على إمكانية ترجمة هذا الناتج إلى سلع يمكن تصديرها للخارج ومن ثم الحصول على عملات أجنبية، بينما نجد الصورة مختلفة كل الاختلاف في معظم اقتصاديات الدول النامية إذ لا تشكل الصادرات سوى نسب ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يجعل هذا المؤشر لا يعكس بالضرورة حجم هذا العبء بصورة حقيقية، لذلك فقد يقود استخدام هذا المؤشر إلى نتائج غير معبرة عن الصورة الحقيقية للمديونية الخارجية وطاقة الاقتصاد على تحمل عبئها (النصيرات، 2002، ص. 31)

من خلال ما سبق توصلنا إلى الأهمية الكبيرة للانفتاح التجاري كما يمكن القول أن أغلب النظريات المفسرة لقيام التبادل التجاري تعترف بالدور الإيجابي للانفتاح التجاري بالإضافة إلى ذلك فقد تعددت وتنوعت الطرق التي يمكن من خلالها قياس درجة انفتاح الدول على بعضها البعض.

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

نظرا لقلة الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ولمعرفة ما إذا كان الانفتاح التجاري يستطيع أن يدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، سنتطرق إلى بعض الأدبيات التطبيقية التي قامت على الأقل بدراسة أحد جوانب هذا الموضوع نظرا لقلة الدراسات التي تعني هذا الموضوع في حد ذاته، حيث تتعدد وتختلف حسب اختلاف المناهج والطرق القياسية وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات السابقة لموضوع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

لقد تم الاطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الحالية وفيما يلي نذكر أهم هذه الدراسات:

الفرع الأول: الدراسات المحلية

هناك بعض الدراسات السابقة المحلية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ومن أهم تلك الدراسات نذكر الدراستين المواليتين:

- الدراسة الأولى: دليلة طالب، 2014، "**الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013)** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه – تخصص اقتصاد التنمية –، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد (تلمسان).

هدفت الدراسة إلى:

- ✓ تقدير وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ التعرف على مدى أهمية التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في الجزائر.

وخلصت أهم **نتائج الدراسة** في شقيها النظري والتطبيقي إلى أن:

- ✓ الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد صغير ومنفتح يعتمد أساسا على السوق الأوروبية
- ✓ يتوقف تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى على أداء الصادرات عامة وعلى طبيعة السلع المصدرة خاصة.
- ✓ مرونة مؤشر درجة الانفتاح التجاري وهي تفوق الواحد الصحيح وذات إشارة سالبة وهي ذات دلالة معنوية عند 5%.
- ✓ أن سياسة الانفتاح المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل نظرا لضعف البنية التصديرية.

- الدراسة الثانية: عبدوس عبد العزيز، 2011، " **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، –تخصص اقتصاد التنمية –، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، – تلمسان –

هدفت الدراسة إلى:

- ✓ تحليل الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في رفع أو تحسين القدرات التنافسية للدول وبيان مدى أهمية هذه السياسة على باقي المؤشرات الاقتصادية الأخرى.
- ✓ تقدير درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري ومعرفة مدى تأثير حرية التجارة الخارجية على مؤشرات التنافسية الدولية المستخدمة.

وخلصت أهم **نتائج الدراسة** إلى:

- ✓ إن الدرجة العالية من الانفتاح تؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للدولة من خلال النتائج الإيجابية لهذه السياسة على بعض مؤشرات التنافسية الدولية (مؤشر النمو الاقتصادي).
- ✓ إن اقتصاد الجزائر ليس اقتصادا منغلقا أمام حركة دخول التجارة الخارجية، وأنه ليس منفتحا كليا أمام حركة خروجها، حيث أظهرت الدراسة أن درجة الانفتاح لاقتصاد الجزائر تجاوز 50% في المتوسط تقريبا مقارنة مع الدول النامية الأخرى، وهي درجة عالية من الانفتاح مع العالم الخارجي مما يدل على أن الجزائر تسعى لتطبيق مبدأ الحرية التجارية.
- ✓ توصل الباحث إلى ارتفاع درجة الانفتاح التجاري للجزائر على العالم الخارجي، واعتماد هيكل الصادرات الجزائرية على الموارد الطبيعية (النفط والغاز) بصورة كبيرة، بمعنى أن الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا على الموارد الطبيعية، بحكم أنه يملك ميزة نسبية كبيرة، إذن يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري اقتصادا منفتح انفتاحا طبيعيا.
- ✓ يتوقف تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى على أداء الصادرات عامة، وعلى طبيعة السلع المصدرة خاصة، وتوصلنا إلى أن مستويات النمو المحققة في الجزائر سببها ارتفاع الصادرات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز والعائدات الكبيرة من هذه المنتجات.

الفرع الثاني: الدراسات العربية

هناك العديد من الدراسات السابقة العربية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ومن أهم تلك الدراسات نذكر الدراستين المواليتين:

- الدراسة الأولى: محمد حسن عودة، 2016، " **دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق** "، مجلة الغوي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد (37).

هدفت الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على قدرة الانفتاح التجاري على تحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- ✓ التعرف على قدرة الانفتاح التجاري على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإسهامها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وخلصت أهم **نتائج الدراسة** إلى:

- ✓ من أهم النتائج بعد سقوط النظام السياسي عام 2003 هو بروز ظاهرة التحول نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي.
- ✓ الانفتاح الاقتصادي ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي إلا أن هذا النمو متأت فقط من القطاع النفطي وهذا ما جعل العراق دولة ريعية.
- ✓ دخول الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ لم يسهم المناخ الاستثماري في العراق في تحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمستوى المطلوب بسبب ضعف الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي.

- الدراسة الثانية: عطية محمد إسماعيل، 2018، " **قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003–2016 باستخدام نموذج (ARDL)** "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثالث، العدد (43).

هدفت الدراسة إلى:

- ✓ بيان أهمية الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي.
- ✓ تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في العراق.
- ✓ قياس العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية (ARDL) في الأجل القصير والطويل، واختبار علاقة التكامل المشترك بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي باستخدام اختبار (Bound Test).

وخلصت أهم **نتائج الدراسة** إلى:

- ✓ يعتمد الاقتصاد العراقي على مورد وحيد وهو النفط، مع ضعف هيكله الاقتصادي، أي أن العراق أكثر انفتاحا في جانب الصادرات.

- ✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 1% حسب اختبار (Bound Test).
- ✓ وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل أصبحت العلاقة طردية، أي أن تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي يظهر في الأجل الطويل في العراق.
- ✓ وجود علاقة سببية باتجاهين بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي حسب اختبار Granger.

الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية:

هناك العديد من الدراسات السابقة الأجنبية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ومن أهم تلك الدراسات نذكر الدراستين المواليتين:

- الدراسة الأولى:

Brahim Mansouri, 2009, " Effets des IDE et de l'Ouverture commerciale sur la croissance Économiques au Maroc «, faculté de droit et de sciences Économiques, Université cady ayyada, Marrakech, Maroc.

هدفت الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على تأثير الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المغرب.
- ✓ تحليل تجريبي لأثر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالمغرب

وخلصت أهم **نتائج الدراسة** إلى:

- ✓ يجب تشجيع الاستثمار الأجنبي لكن يجب أن يكون مصحوبا بالانفتاح التجاري لزيادة درجة النمو الاقتصادي.
- ✓ هناك أثر إيجابي للتفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بالمغرب.

الدراسة الثانية:

Qazi Muhammad Adnan ,2011, " Trade openness and Economic Growth: Empirical Evidence from India «, faculté of Economics and Administration, University of Malaya, Kuala lumpur, Malaysia.

هدفت الدراسة الى:

- ✓ تطوير مؤشر الانفتاح التجاري لأول مرة واستخدام هذا المؤشر لدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الهند
- ✓ تحديد الارتباط بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير.

وخلصت أهم **نتائج الدراسة** إلى:

- ✓ مؤشر الانفتاح التجاري يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل
- ✓ رأس المال البشري ورأس المال المادي إيجابيان.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

بعد عرض مجمل لبعض الدراسات المحلية، العربية والأجنبية نتطرق الآن لتبيان أوجه الشبه والاختلاف بينهما وبين الدراسة الحالية، على النحو التالي:

الفرع الأول: المقارنة مع الدراسات المحلية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات المحلية والدراسة الحالية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(1-2) : مقارنة بين الدراسات المحلية والدراسات الحالية

أوجه الشبه	بعض الدراسات السابقة حول موضوع : العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي		الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	الدراسة الاولى	الدراسة الثانية	دراسة قياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر
	الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر	سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول في الجزائر	
هدف الدراسة	تقدير وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر وبيان مدى أهميته	تقدير درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري ومعرفة مدى تأثير حرية التجارة الخارجية على مؤشرات التنافسية الدولية المستخدمة وتحليل الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في رفع أو تحسين القدرات التنافسية للدول.	الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.
عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر	الجزائر
فترة الدراسة	2013-1980	2009-2000	2013-1980
النتائج المتوصل إليها	تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي يتوقف على أداء الصادرات عامة وهي لن تؤدي إلى رفع معدلات النمو في المدى الطويل نظرا لضعف البنية التصديرية	إن الدرجة العالية من الانفتاح التجاري تؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للدولة، وأن اقتصاد الجزائر ليس منفتحا كليا أمام حركة دخول التجارة الخارجية وليس منفتحا كليا أمام حركة خروجها، وارتفاع درجة الانفتاح التجاري للجزائر على العالم الخارجي	
طريقة معالجة الموضوع	طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	على المنهجين الوصفي والتحليلي	نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على الدراسات السابقة

يبين الجدول أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة أو على الأقل أحد جوانبه واختلفت في فترات الدراسة وطريقة المعالجة والنتائج، حيث اعتمدت الدراسة الأولى على طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) والدراسة الثانية اعتمدت على المنهجين الوصفي والتحليلي، أما بالنسبة للدراسة الحالية فقد اعتمدت على نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

الفرع الثاني: المقارنة مع الدراسات العربية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات العربية والدراسة الحالية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1-3): مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية

أوجه الشبه	بعض الدراسات السابقة حول موضوع : العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي		الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	دراسة قياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر
	دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق	قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق	
هدف الدراسة	التعرف على مدى مساهمة الانفتاح التجاري في رفع معدلات النمو من جانب وقدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية	بيان أهمية الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو في العراق	الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.
عينة الدراسة	العراق	العراق	الجزائر
فترة الدراسة	2012-1997	2016-2003	2018-1980
النتائج المتوصل إليها	- الانفتاح الاقتصادي ساهم في رفع معدلات النمو - المناخ الاستثماري في العراق لم يسهم في تحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب ضعف الاستقرار الأمني	-يعتمد الاقتصاد العراقي على مورد وحيد وهو النفط، مع ضعف هيكله الاقتصادي، أي أن العراق أكثر انفتاحا في جانب الصادرات - وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل أصبحت العلاقة طردية، أي أن تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي يظهر في الأجل الطويل	
طريقة معالجة الموضوع	طريقة المربعات الصغرى العادية OLS	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على الدراسات السابقة

يبين الجدول أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة أو على الأقل أحد جوانبه واختلفت في فترة وعينة الدراسة وطريقة المعالجة والنتائج حيث توصلت الدراسة الأولى إلى أن الانفتاح الاقتصادي ساهم في رفع معدلات النمو، وتوصلت الدراسة الثانية إلى وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل أصبحت العلاقة طردية، أي أن تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي يظهر في الأجل الطويل. أما الدراسة الحالية توصلت إلى: وجود علاقة طردية لأثر الانفتاح على النمو ووجود علاقة عكسية لأثر النمو على الانفتاح.

الفرع الثالث: المقارنة مع الدراسات الأجنبية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4): مقارنة الدراسات الأجنبية بالدراسة الحالية

أوجه المقارنة	بعض الدراسات السابقة حول موضوع : العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	Effets des IDE et de l'Ouverture commerciale sur la croissance Économiques au Maroc	Trade openness and Economic Growth: Empirical Evidence from India	دراسة قياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر
هدف الدراسة	التعرف على تأثير الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المغرب	تحديد الارتباط بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في المدى الطويل والمدى القصير	الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.
عينة الدراسة	المغرب	الهند	الجزائر
فترة الدراسة	2005-1970	2009-1985	2018-1980
النتائج المتوصل إليها	- هناك أثر ايجابي للتفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي المغربي - تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي بالمغرب	- مؤشر الانفتاح التجاري يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل - رأس المال البشري ورأس المال المادي إيجابيان.	
طريقة معالجة الموضوع	نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على الدراسات السابقة

يبين الجدول أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة أو على الأقل أحد جوانبه

واختلفت في فترات وعينة الدراسة وطريقة المعالجة والنتائج حيث تمثلت فترة وعينة الدراسة الأولى: (1970-2005) في المغرب، والدراسة الثانية (1985-2009) في الهند. أما الدراسة الحالية (1980-2018) في الجزائر، ونلاحظ أن الدراسة الأولى والدراسة الحالية يشتركان في طريقة المعالجة ألا وهي نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

خلاصة الفصل:

بعد التطرق إلى أهم الأدبيات الخاصة بمتغيري الدراسة النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري من تعاريف وأهمية ومؤشرات قياس ونظريات يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلاد فهو مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي فقد كان ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقية ومستويات المعيشة والتخفيف من الفقر والبطالة. وتبين أن الانفتاح التجاري له أهمية كبيرة سواء من حيث استراتيجية الصادرات أو الواردات ويمكن اعتبار أن مستويات النمو المحققة في الجزائر مترتبة عن ارتفاع الصادرات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز والعائدات الكبيرة من هذه المنتجات

فالانفتاح التجاري يعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي حيث يسهم الانفتاح على دول العالم الخارجي سواء عن طريق الصادرات أو الواردات في تحسين معدل النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

دراسة قياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

بعد أن تم التعرض في الفصل السابق لأهم الأدبيات النظرية والتطبيقية لكل من النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري بصفة عامة وشبه مختصرة، سوف نحاول في هذا الفصل إبراز طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة (1980 – 2018) من خلال بناء نموذج قياسي ملائم يلخص هذه العلاقة بالاستعانة بالتحليل القياسي والكمي للبيانات المتوفرة لدينا باستخدام برنامج Eviews، ولكن قبل ذلك لا بد من التطرق إلى دراسة إحصائية تحليلية لمعرفة تطور كل من معدل النمو الاقتصادي وتطور حصيلة التجارة الخارجية وتحليل وضعية الميزان التجاري، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: متغيرات الدراسة وتحليلها

المبحث الثاني: أدوات الدراسة

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

المبحث الأول: متغيرات الدراسة وتحليلها

سيتم في هذا الجزء من الدراسة التعريف بمتغيرات الدراسة وتسليط الضوء على الواقع لكل من النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر من خلال تتبع مسار تطورهما من فترة إلى أخرى التي شهدها الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات

هي تلك المشاهدات المأخوذة خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2018، وهذا ما يحدد عدد المشاهدات المستخدمة 39، وتخص هذه المشاهدات عناصر من المتغيرات الاقتصادية في الجزائر وتشمل هذه الدراسة المتغيرات التالية:

الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

من خلال هدف الدراسة وبالنظر إلى ما تم تناوله في الدراسات السابقة، تم حصر المتغيرات الاقتصادية الملائمة للتحليل القياسي، حيث تتمثل متغيرات الدراسة كل من النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1980-2018، وبالتالي يقدر عدد المشاهدات 39 مشاهدة.

أولا: النمو الاقتصادي: يقصد بالنمو الاقتصادي ارتفاع تدفق الإنتاجية الاقتصادية في دولة معينة من خلال ارتفاع إنتاج السلع والخدمات في مدة زمنية محددة.

ثانيا: الانفتاح التجاري: هو تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية والتحكم فيها.

الفرع الثاني: ترميز متغيرات الدراسة

يمكن ترميز المتغيرات انطلاقا من التسمية الأجنبية للمتغيرين، وذلك كما يلي:

أولا: الانفتاح التجاري: ويرمز له ب OPEN دلالة على الانفتاح ويمثل التجارة (من إجمالي الناتج المحلي)، ويعبر عنه ب: (الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: النمو الاقتصادي: حيث تم التعبير عن النمو الاقتصادي ب: (نمو إجمالي الناتج المحلي)، وهو نسبة مئوية ويرمز له بـــ: PIB.

الفرع الثالث: مصادر جمع البيانات

تم جمع البيانات المتعلقة ب حجم الصادرات وحجم الواردات من المصدر وهو قاعدة الديوان الوطني للإحصائيات، أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ونمو إجمالي الناتج المحلي (سنويا %) الذي

يمثل معدل النمو الاقتصادي من المصدر وهو قاعدة بيانات البنك الدولي.

المطلب الثاني: تحليل تطورات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر

يمكن تحليل تطور النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: تحليل تطور الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)

أولا: تطور الصادرات

يمكن متابعة تطور الصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): منحنى بياني يمثل تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)

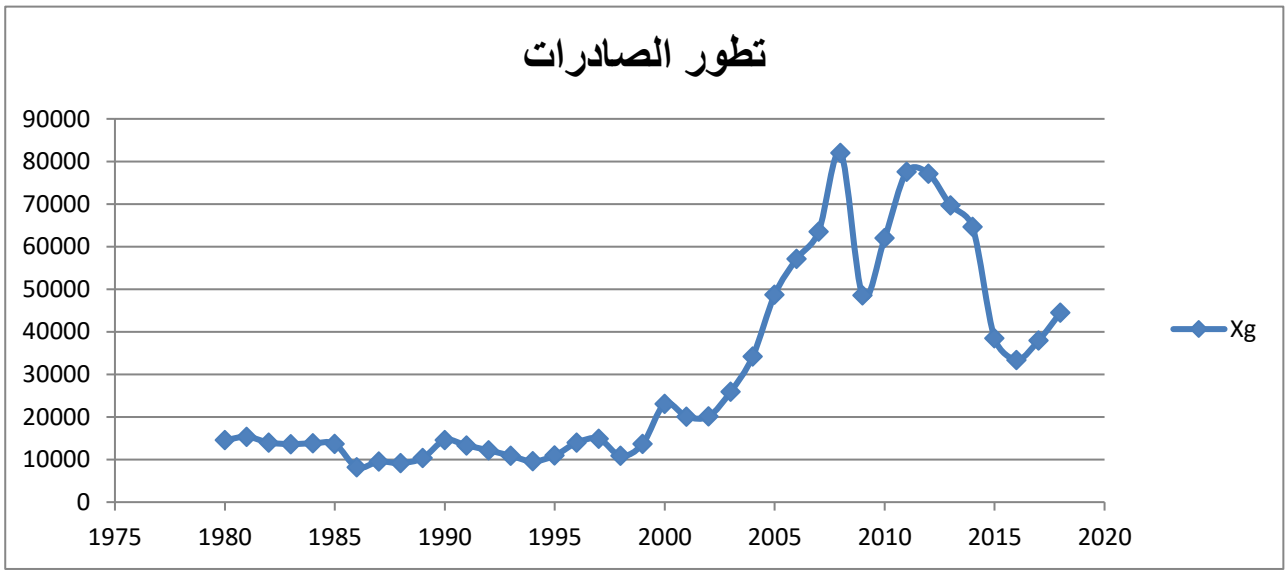

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات من www.ons.dz، 27/02/2020.

في فترة الثمانينات عرفت الصادرات تطورا حيث بلغت أكبر قيمة سنة 1981 التي قدرت ب 15339 مليون دولار أمريكي ومن 1986-1988 عرفت الصادرات انخفاضا كبيرا قدر ب 8188 مليون دولار أمريكي سنة 1986 و9163 مليون دولار أمريكي سنة 1988دولار أمريكي وهذا راجع إلى تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أثر سلبيا على الاقتصاد الجزائري أما بالنسبة لفترة التسعينات فتميزت قيمة الصادرات سنة 1990 ارتفاعا معتبرا قدر ب: 14546 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 1988 وفي سنة 1994 انخفضت قيمة الصادرات حيث قدرت ب: 9585 مليون دولار أمريكي بسبب انخفاض سعر البرميل من البترول لتعاود الارتفاع تدريجيا إلى سنة 1997 الذي قدر ب: 14890مليون دولار أمريكي، وبعد ذلك عرفت حصيلة الصادرات ارتفاعا كبيرا من سنة 2000 إلى 2009 وهذا راجع إلى اهتمام الدولة بالصادرات خارج المحروقات وتنميتها

وإلى ارتفاع الطلب الكلي، ومن سنة 2010 إلى 2014 واصلت في الارتفاع المستمر بوتيرة هائلة حيث قدرت في سنة 2014 ب 64611 مليون دولار أمريكي وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات، ومن سنة 2015 إلى غاية 2018 نلاحظ انخفاض في حجم الصادرات وذلك راجع إلى انخفاض صادرات البترول إلى حوالي 483.5 مليون برميل سنة 2014 و435.5 مليون برميل سنة 2018، وتراجع الإنتاج من الغاز الطبيعي لعدة أسباب أهمها حادثة الاعتداء على مجمع الغاز " حادثة تيغنتورين التي خلفت مغادرة عدد كبير من العمال والتقنيين الأجانب، بالإضافة إلى تراجع قدرات مؤسسة سوناطراك الإنتاجية.

ثانيا: تطور الواردات

يمكن متابعة تطور الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): منحنى بياني يمثل تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)

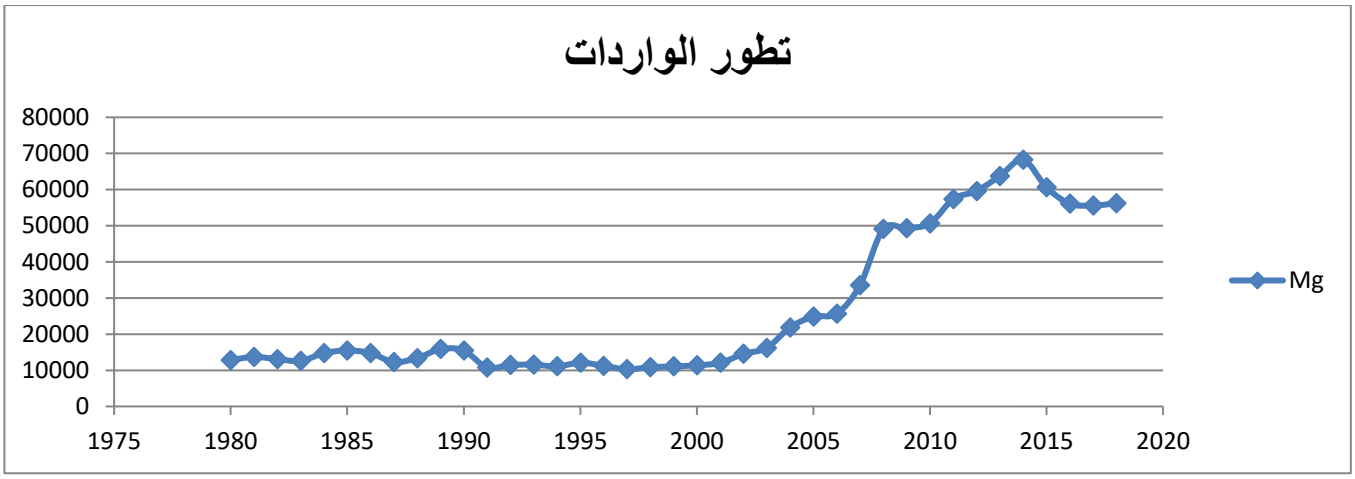

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات من www.ons.dz، 27/02/2020.

نلاحظ أنه من سنة 1980 إلى 1999 هي قيم متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض حيث سجلت أعلى قيمة سنة 1989 والتي قدرت ب 15863 مليون دولار أمريكي وأقل قيمة سنة 1997 قدرت ب 10280 مليون دولار أمريكي، وهذه التذبذبات راجعة إلى ارتفاع وانخفاض في عائدات الجزائر النفطية وفي أسعار المحروقات، أما من سنة 2000 إلى 2014 سجلت ارتفاعا مستمرا في قيمة الواردات بوتيرة كبيرة وهذا راجع إلى ارتفاع الطلب على المواد الغذائية والآلات ومواد التجهيز وهذا أدى إلى ارتفاع نسبة الاستيراد، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2014 قدرت ب 68262 مليون دولار أمريكي، ومن سنة 2015 إلى 2018 نلاحظ أن قيمة الواردات شهدت انخفاضا طفيفا حيث سجلت سنة 2015 قيمة قدرت ب 60621 مليون دولار أمريكي ويمكن إرجاعه إلى السياسة المنتهجة من

طرف الدولة لترشيد قيمة الواردات وذلك لازدهار بعض الأنشطة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المجالات.

ثالثا: تحليل وضعية الميزان التجاري

يمكن متابعة تطور وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): منحنى بياني يبين تطور وضعية الميزان التجاري في الجزائر (1980-2018)

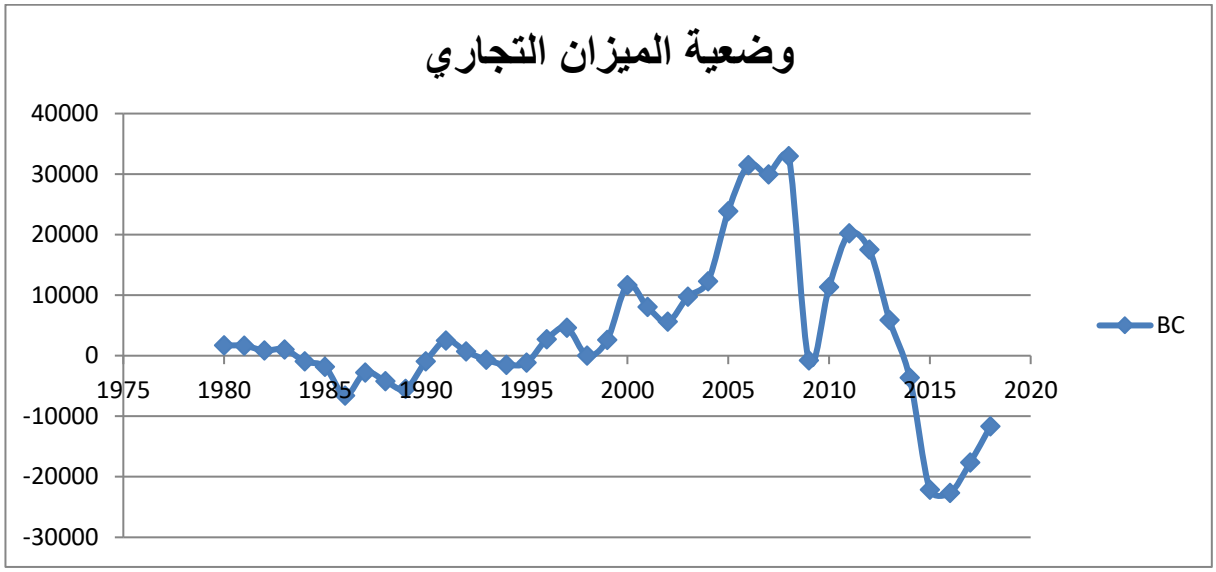

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات من www.ons.dz، 27/02/2020.

نلاحظ أنه من 1980 إلى 1983 عرف الميزان التجاري فائض حيث قدرت أعلى قيمة سنة 1980 ب 1694 مليون دولار أمريكي وأقل سنة 1982 حيث قدرت ب 871 مليون دولار أمريكي وهذا الفائض راجع إلى أن قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، ومن سنة 1984 إلى 1990 عرف الميزان التجاري عجزا هائلا وهذا راجع لارتفاع قيمة الواردات عن قيمة الصادرات لانخفاض عائدات الصادرات وهذا بسبب انخفاض أسعار المحروقات وارتفاع الطلب على المنتوجات المستوردة، لكن رجع الميزان التجاري ليعرف فائضا سنة 1991 ذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول بسبب حرب الخليج، وقيام العراق بحرق آبار النفط الكويتية، ومن 1993 إلى 1995 عرف الميزان التجاري رصيد سالب أي عجز مرة أخرى، ومن 1996 إلى 2008 عرف الميزان التجاري فائضا حيث سجلت أكبر قيمة سنة 2008 قدرت ب 32938 مليون دولار أمريكي وهذا راجع لارتفاع أسعار المحروقات التي بدورها أدت إلى ارتفاع عائدات الصادرات، أما في سنة 2009 عرف الميزان التجاري عجزا هائلا قدر ب 797مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2008 التي عرفت فائضا بوتيرة هائلة وهذا راجع إلى الأزمة المالية وانخفاض أسعار البترول إلى مستويات سفلى، ومن 2010 إلى

2013 عرف الميزان التجاري تحسن ملحوظ حيث وصل سنة 2013 إلى 5893 مليون دولار أمريكي وهذا راجع إلى ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات ورجوع أسعار البترول إلى الارتفاع مرة أخرى، ومن 2014 إلى 2018 عرف الميزان التجاري عجز مرة أخرى حيث قدر سنة 2014 ب 3651 دولار أمريكي وهذا راجع إلى ارتفاع الواردات وتراجع الصادرات وانخفاض أسعار البترول.

رابعا: تحليل تطور معدل الانفتاح

يمكن متابعة تطور معدل الانفتاح في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): منحنى بياني يبين تطور معدل الانفتاح التجاري الجزائري في الفترة (1980-2018)

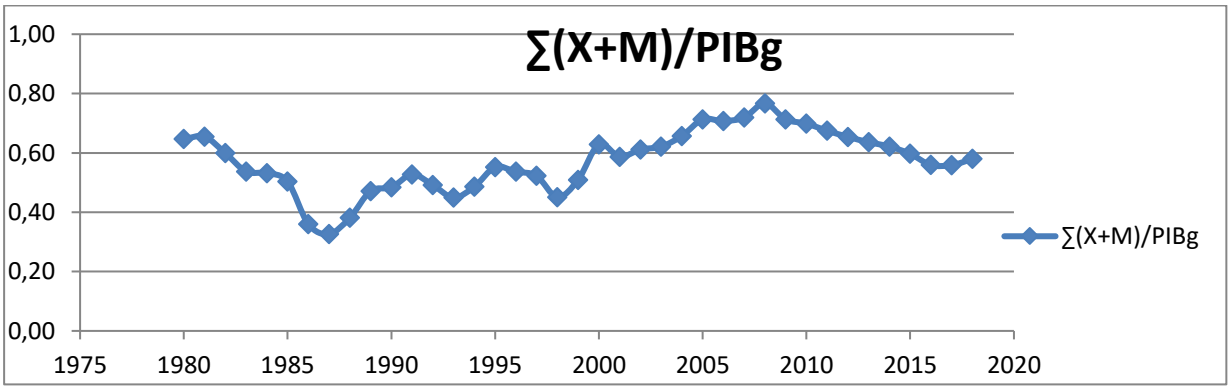

من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1-3)

من خلال المنحنى البياني نلاحظ وجود تذبذبا مستمرا منذ سنة 1990، ويرجع ذلك إلى التذبذب الحاصل في كل من الصادرات والواردات السلعية من سنة لأخرى، وأيضا اتجاه هذا التذبذب حيث نجد أحيانا زيادة الصادرات السلعية وتراجع الواردات السلعية أو العكس، أو أخذهما نفس الاتجاه من التطور ولكن بدرجات متفاوتة، فبعدما كانت درجة الانفتاح تقدر ب 48 % سنة 1990، قفزت إلى مستوى 63% في سنة 2000 وإلى 71% سنة 2006 وهذا نتيجة لاتخاذ إجراءات كبيرة في تحرير التجارة الخارجية تبنتها الجزائر، عموما تسجل الجزائر انفتاحا كبيرا على الاقتصاد الدولي حيث تستورد الجزائر عدد كبير من المنتجات، بناء على بيانات قاعدة بيانات منتدى الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فقد استوردت الجزائر سنة 2018 حوالي 238 نوع من السلع "تنوع الواردات وصادرات المحروقات تمثل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني، وبقيت درجة الانفتاح التجاري في الجزائر في تزايد مستمر، إذ بلغت مستوى 77% سنة 2008 وهذا يعود إلى النمو الكبير في الواردات، وبالنسبة لسنة 2009 إلى سنة 2018نلاحظ تراجع مستمر في درجة الانفتاح حيث بلغت 58% سنة 2018، يرجع كذلك التذبذب إلى السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة الجزائرية، حيث نجدها خلال وجود وفرات مالية تتحصل عليها من خلال فترات ارتفاع البترول نسجل زيادة كبيرة في

حجم الواردات التي تحصل نتيجة زيادة معدل الإنفاق الحكومي ما يدفع الأفراد والمؤسسات لاستيراد سواء سلعة استهلاكية(قطاع السيارات مثلا)، أومن خلال استيراد السلع الرأسمالية الموجهة للإنتاج، في المقابل نجدها تحد من الاستيراد في فترات الأزمات من خلال مجموعة من الإجراءات، كما اتجهت الدولة في الآونة الأخيرة إلى تشجيع الصادرات خاصة للمنتجات الفلاحية للحد من الآثار المترتبة عن تراجع أسعار البترول.

الفرع الثاني: التحليل الاقتصادي لتطور النمو خلال (1980-2018)

يمكن متابعة تطور معدل النمو في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-5): منحنى بياني لتطور معدل النمو الاقتصادي (1980-2018)

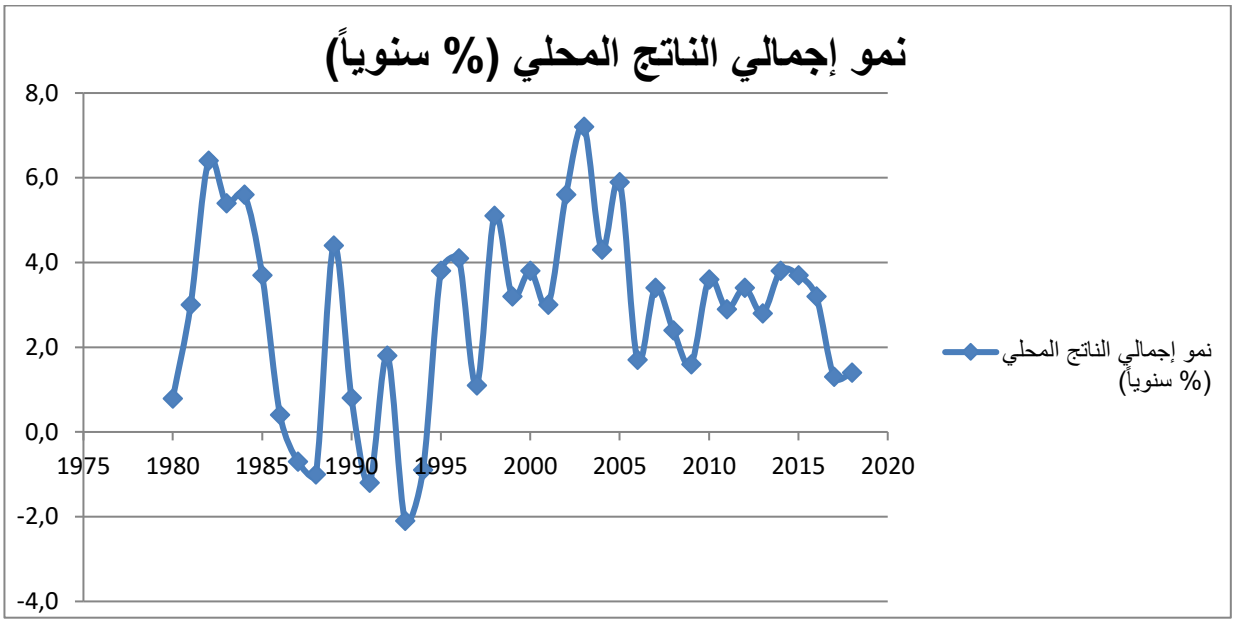

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (1-4)

يوضح الشكل أعلاه التذبذب الكبير في معدلات النمو من سنة إلى أخرى، مما يدل على عدم استدامة النمو الاقتصادي وتأثره بالعوامل الخارجية، حيث ارتفعت معدلات النمو من 0.8 % سنة 1980 إلى 6.4 % سنة 1982، لكن سرعان ما انهارت أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية سنة 1986 مما انعكس على معدل النمو بانحدار شديد ويسجل قيما سالبة سنتي 1987و1988 قدرت ب 0.69- و1.00- % على التوالي نتيجة الأزمة النفطية وتفاقم الديون الخارجية، ويستمر التذبذب في معدلات النمو وفي سنة 1989 تحسن معدل النمو الاقتصادي حيث قدر ب 4.4 % وذلك نتيجة انتعاش أسعار النفط. أما بالنسبة للفترة (1990-1995) فتعتبر أسوء فترة عرفها النمو الاقتصادي الجزائري والسبب راجع إلى انخفاض أسعار البترول وبداية الأزمة السياسية التي أثرت على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة فنجد أن قطاع الزراعة سنة 1990 قد سجل 6.2 % ليصل إلى 1.5 % سنة

1995 أما فيما يخص قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد سجل نمو قدر ب 3.5 % سنة 1990 وصولا إلى 1.4 % سنة 1995 وذلك بسبب تراجع النشاط الصناعي نظرا لعمليات الإصلاح التي مست مؤسسات القطاع العام، بالإضافة إلى عمليات التخريب والنهب التي تعرضت لها الكثير من المؤسسات نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فسجل نموا قدر ب 3.1_ % سنة 1990 ليرتفع بعد ذلك إلى 2.7 % سنة 1995، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فسجل 2.7 % سنة 1995 أما بالنسبة لقطاع الخدمات فسجل 2.7 % سنة 1990 ويبدأ بالانخفاض ليصل إلى 0.35- % سنة 1993 ثم يرتفع مجددا سنة 1995 ويسجل 2.4 %، وبعدها تحسنت معدلات النمو خلال السنوات اللاحقة والتي تمثل فترة الإصلاحات الهيكلية العميقة في الاقتصاد الوطني من (1996-2000) حيث قدرت سنة 1996 ب 4.09 % وسنتي 1998 و1999 ب 5.1 و3.2 % وهذا راجع إلى بداية استقرار أسعار البترول وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة أما فيما يخص القطاع الزراعي فقد حقق نمو قدر ب 21.3 % سنة 1996 لينخفض إلى 5- % سنة 2000، وعلى صعيد قطاع الصناعة خارج المحروقات فبلغ معدل النمو فيها 8.6 % خلال 1996و2.1 % سنة 2000.كما تمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق معدلات أحسن من المعدلات السابقة من (2001-2005) فكانت نسب النمو 3، 5.6، 7.2، 4.3، 5.9 % على التوالي وهذا راجع إلى استمرار ارتفاع أسعار البترول وانتعاش القطاع العام والخاص، فبالنسبة لقطاع الزراعة فقد حقق نسبة 13.5 و19.7 خلال 2002و2004 نظرا لتحسن الظروف المناخية والإجراءات المتخذة من طرف الدولة لانتعاش هذا القطاع أما قطاع الصناعة خارج المحروقات كان ضعيفا في نظر البعض حيث قدر ب 1.2 و2 % سنتي 2001 و2002 مع بقاءه منخفضا إلى غاية 2005 وقطاع البناء والأشغال العمومية فقد واصل النمو وبقي متجها نحو الارتفاع ليصل إلى 5.1 % سنة 2005 وذلك راجع لاتساع نشاط كل من قطاع الاتصالات والنقل والسياحة، وتراجع خلال السنتين 2006 و2009 وهذا بسب التراجع النسبي في أسعار البترول، أما بالنسبة لقطاع الزراعة فقد واصل في الارتفاع في هاته الفترة إلى أن وصل إلى 10.5 % سنة 2010 وهذا بسبب تحسن الظروف المناخية وقطاع الصناعة عرف انتعاشا خلال هاته الفترة وزيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي. ومع بداية التعافي من الأزمة وعودة أسعار البترول للانتعاش ارتفعت معدلات النمو وسجلت في 3.4 % سنة 2012 ثم عادت للانخفاض سنة 2013 ويرجع هذا إلى تردي نمو الطلب الإجمالي وانخفاض إنتاج المحروقات وتحسنت مرة أخرى سنة 2014 حيث قدرت ب 3.8 % وخلال سنة 2015 حافظ على نفس وتيرة النمو ثم انخفضت نسبة النمو سنتي2017 و2018 حيث قدرت ب 1.3و1.4 % على التوالي.

وهذا ما يؤكد ارتباط النمو في الاقتصاد الجزائري بالتغيرات الحاصلة في الأسواق النفطية العالمية والتي تخضع لعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها.

المبحث الثاني: أدوات الدراسة

إن القيام بأي دراسة لإحدى الظواهر الاقتصادية تتطلب التعريف بأداة الدراسة الأساسية المستخدمة ثم بعد ذلك الاعتماد على دراسة خصائص السلاسل الزمنية.

المطلب الأول: اختبارات الإستقرارية والتكامل المشترك

قبل أن نقدم على تطبيق نموذج الدراسة، من الواجب أولا دراسة إستقرارية المتغيرات المكونة للنموذج وإذا وجدنا المتغيرين متكاملان من نفس الدرجة نلجأ إلى اختبار التكامل المشترك

الفرع الأول: اختبارات الإستقرارية

لمعرفة أن السلسلة مستقرة أو غير مستقرة وضع الخبراء العديد من الاختبارات المهمة للكشف عن إستقرارية السلاسل الزمنية، والتي تعتبر هذه الاختبارات مهمة في التحليلات الاقتصادية، ومن بين هذه الاختبارات نتعرض إلى الاختبارين الآتيين:

أولا: اختبار ديكي فولر

لتوضيح إستقرارية السلسلة من عدمها ونوع السلسلة غير المستقرة، أي إذا كانت من النوع العشوائي (TS) أومن النوع المحدد (DS)، سنقوم باستخدام اختبارات جذر الوحدة لديكي فولر، وهومن أولى الاختبارات قام بها فولر في 1979 وتم تطويره فيما بعد إلى اختبارات موسعة عرفت ب (ADF)، ويلزم هذا الاختبار إجراء الانحدار الذاتي لكل سلسلة مع الفرق الأول للمتغير التابع وإدخاله أيضا بتباطؤ لسنة واحدة لمتغير مستقل، ومن أجل فهم هذه الطريقة لا بد من التفريق بين نوعين من هذا الاختبار: (Bourbonnais, 2015, p. 249)

1. **اختبار ديكي فولر البسيط (DF):** ويتم إجراء هذا الاختبار في ظل فرضية ضمنية تتمثل في غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، وفقا للنماذج الثلاث التالية:

$$PIB_t = \emptyset_1 PIB_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$PIB_t = \emptyset_1 PIB_{t-1} + C + \varepsilon_t$$
$$PIB_t = \emptyset_1 PIB_{t-1} + C + bt + \varepsilon_t$$

2. **اختبار ديكي فولر المطور (ADF):** بأخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار إمكانية وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من خلال دمج الفروقات، ويعتمد هذا الاختبار على ثلاث نماذج التالية:

$$\Delta PIB = P_1 PIB_{t-1} - \sum_{j}^{p} = -j\ \Delta PIB_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta PIB = P_1 PIB_{t-1} - \sum_{j}^{p} 2\emptyset_j\ \Delta PIB_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$$

$$\Delta PIB = P_1 PIB_{t-1} - \sum_{j}^{p} = 2\,\emptyset_j\ \Delta PIB_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t$$

(Bourbonnais, 2015, p. 250)

وتتمثل فرضيات هذا الاختبار كالتالي:

$$\begin{cases} H_0: \text{يوجد جذر والوحدة تعتبر السلسلة غير مستقرة} \\ H_1: \text{لا يوجد جذر والوحدة تعتبر السلسلة مستقرة} \end{cases}$$

(نقار والعواد، 2012، ص. 341)

ثانيا: اختبار فليبس بيرون (PP):

يقوم هذا الاختبار على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة اللامعلمية لتباين النموذج، لكن يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي، ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، كما أنه يسمح بتجاوز مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي وعدم إثبات التباين للخطأ العشوائي التي تعاني منها اختبار ديكي فولر العادي أو البسيط، ويقوم هذا الاختبار على 4 مراحل:

- التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية للنماذج القاعدية لاختبار ديكي فولر وحساب الإحصائيات المرفقة لها؛
- تقدير التباين المسمى بالقصير الأجل؛
- تقدير المعامل الصحيح S_t^2 والمسمى بالتباين الطويل الأجل، والمستخرج من هيكلة التباينات المشتركة للبواقي النموذج السابقة حيث:

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t-1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{t=1}^{1}(1 - \frac{1}{1+t})\frac{1}{n}\sum_{t}^{n} = t + 1 e_t\, e_{t-1}$$

من أجل تقدير هذا التباين الطويل الأجل، من الضروري تعريف عدد التأخيرات المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية n.

حساب إحصائية فليب بيرون (PP):

$$t^{k}\emptyset_1 = \sqrt{k}\frac{(\emptyset_1 - 1)}{C\emptyset_1} + \frac{n(k-1)C^t\emptyset_1}{\sqrt{k}}$$

مع : $K = \frac{d^2}{s_t^2}$ (الذي يساوي الواحد في الحالة التقريبية، إذا كان e_t يمثل تشويشا ابيضا).

ثم يتم مقارنة هذه الإحصائيات مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon (معط الله، 2015، ص. 327-328)

الفرع الثاني: درجة التأخير المثلى

من أجل تحديد درجة التأخير المناسبة توجد عدة معايير إحصائية، حدث تعمل هذه الأخيرة على تدنية مجموع مربعات البواقي إلى أقل قيمة ممكنة.

من بين هذه المعايير نذكر ما يلي:

أولا: معيار المعلومات لـــ AKAIKE:

ويعطى بالعلاقة الآتية:

$$AIC(P) = ln[det|\sum_e|] + \frac{2K^2P}{n}$$

ثم نختار بعد ذلك درجة التأخير P_0 التي تحقق العلاقة:

$$AIC(P_0) = Min_{p=0}^{h} AIC(P)$$

ثانيا: معيار المعلومات لـــ SCHWARZ:

ويعطى بالعلاقة الآتية:

$$SC(P) = ln[det|\sum_e|] + \frac{K^2pln(n)}{n}$$

لنختار بعد ذلك درجة التأخير التي تحقق العلاقة:

حيث:

K: عدد متغيرات النظام؛

n : عدد المشاهدات؛

$\mathcal{P}$: درجة التأخير؛

$\sum_e$: مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للبواقي؛

$\hbar$: درجة التأخير الأعلى التي تتوافق مع النظرية الاقتصادية أو البيانات المعطاة (G.Schwarz, 1978, pp. 462-464)

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك

من بين الاختبارات التي تقوم عن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية نذكر منها:

أولا: أنجل جرانجر: تقوم هذه على المرور بخطوتين أساسيتين إلا وهما:

تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية حيث نصل على معادلة الانحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة$\sum_t$ وهي مزيج خطي متولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى.

اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الآتي:

$$\Delta\sum_t = \alpha + \delta\sum_{t-1} + \Delta\sum_{t-1} + e_t \qquad e_t \sim IN(0)$$

فإذا كانت إحصائية (t) لمعلمة ($\sum_{t-1}$) معنوية فإننا نرفض العدمي $\Delta\sum_t \sim I(1)$ بوجود جذر وحدة في البواقي ونقبل الفرضية البديلة بسكون البواقي أو $\Delta\sum_t \sim I(0)$ وبالتالي نستنتج بأن المتغيرات للنموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة الا أنها متكاملة من نفس الرتبة، أو أن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى علاقة صحيحة وغير مضللة، أما إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى، فإنه لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الركون إليها (سلامي وشيخي، 2013،ص. 125)

ثانيا : اختبار جوهانسن : يتناسب هذا الاختبار مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكامل مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع إلى المتغير المستقل، وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسن 1988 إجراء اختبار الأثر λ_{Trace} Trace Test حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة q−r ويحسب بالصيغة التالية : (شيخي، 2012، ص. 277)

$$\lambda_{Trace} = -n\sum_{t-r+1}^{k} \ln(1-\lambda_t)$$

المطلب الثاني: التعريف بأداة الدراسة ومراحلها

بعد التطرق لدراسة الإستقرارية واختبار التكامل المشترك يتم التعرف على أداة الدراسة وتطبيق خطواتها

الفرع الأول: التعرف على أداة الدراسة

قام باقتراح هذا النموذج Sims في عام، 1981 حيث كان Sims يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة مثل استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول (Identification) للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية(Exogenes) ، وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني.

لذا اقترح Sims نموذج جديد تعامل فيه جميع المتغيرات بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها أوعدها خارجية)، وإدخالها جميعا في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها.

وهذا النموذج الذي اقترحه يسمى بأشعة الانحدار الذاتي (VAR).

ويكتب نموذج VAR يحتوي على k متغير وعدد فترات الإبطاء الزمني p على الشكل المصفوفي الموالي:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + \cdots + A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:

$$Y_t = \begin{bmatrix} Y_t^1 \\ Y_t^2 \\ \vdots \\ Y_t^k \end{bmatrix} \quad , \quad \varepsilon_t = \begin{bmatrix} \varepsilon_t^1 \\ \varepsilon_t^2 \\ \vdots \\ \varepsilon_t^k \end{bmatrix} \quad , \quad A_0 = \begin{bmatrix} a_1^0 \\ a_2^0 \\ \vdots \\ a_k^0 \end{bmatrix} \quad , \quad \begin{bmatrix} a_{1i}^1 & a_{1i}^2 & \cdots a_{1i}^k \\ a_{2i}^1 & a_{2i}^2 & \cdots a_{2i}^k \\ a_{ki}^1 & a_{ki}^2 & \cdots a_{ki}^k \end{bmatrix}$$

حيث:

ويكتب الشكل العام للنموذج كما يلي:

$$A(B)Y_t = A_0 + \varepsilon_t$$

إذ:

γ_t: سياق عشوائي مستقر من الدرجة الثانية ذو k بعد؛

A(B): كثير حدود مصفوفي من الدرجة p بمعامل الإبطاء الزمني B يكتب كما يلي:

$$A(B) = I_k - BA_1 - B^2A_2 - \cdots - B^pA_p$$

I_K: مصفوفة أحادية من الرتبةK؛

A_0: مصفوفة المعاملات الثابتة؛

ε_t: سياق الضجة البيضاء.

ذو k بعد.

كما يمكن كتابة النموذج على شكل معادلات كما يلي:

$$\begin{cases} Y_t^1 = a_1^0 + \sum_{i=1}^{k} a_{11}^i Y_{t-1}^i + \sum_{i=1}^{k} a_{12}^i Y_{t-2}^i + \cdots + \sum_{i=1}^{k} a_{1p}^i Y_{t-p}^i + \varepsilon_t^1 \\ Y_t^2 = a_2^0 + \sum_{i=1}^{k} a_{21}^i Y_{t-1}^i + \sum_{i=1}^{k} a_{22}^i Y_{t-2}^i + \cdots + \sum_{i=1}^{k} a_{2p}^i Y_{t-p}^i + \varepsilon_t^2 \\ Y_t^k = a_k^0 + \sum_{i=1}^{k} a_{k1}^i Y_{t-1}^i + \sum_{i=1}^{k} a_{K2}^i Y_{t-2}^i + \cdots + \sum_{i=1}^{k} a_{kp}^i Y_{t-p}^i + \varepsilon_t^k \end{cases}$$

يظهر لنا جليا في الكتابة الأخيرة أن كل معادلة هي عبارة عن معادلة انحدار لعنصر من الشعاع على ماضيه وماضي العناصر الأخرى من الشعاع، كما نرى أيضا في هذه المعادلات نوعا من الانتظام الإحصائي في إدخال المتغيرات، وبشكل خاص أخذ التأثيرات الديناميكية المتبادلة بين المتغيرات في الحسبان (نقار والعواد، 2012، ص. 339-340)

الفرع الثاني: مراحل بناء نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR

بعد التعرف على تقنية الدراسة ألا وهي نموذج الانحدار الذاتي VAR نقوم بإتباع الخطوات التالية:

أولا: طرق تقدير معلمات النموذج

يمكن استخدام طريقتين لتقدير معلمات نموذج VAR وهما:

- طريقة المربعات الصغرى العادية OLS؛
- طريقة التقدير بواسطة أعظم احتمال؛ (G.Schwarz, 1978, p. 461)

ثانيا: دوال الاستجابة وتحليل التباين

1. دوال الاستجابة

إن الهدف الرئيسي من تحليل الصدمات، هو دراسة وقياس أثر صدمة معينة على متغيرات النظام. لنأخذ النموذج المقدر التالي:

$$\begin{cases} Y_{1t} = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 y_{1t-1} + \hat{a}_2 y_{2t-1} + \varepsilon_{1t} \\ Y_{2t} = \hat{b}_0 + \hat{b}_1 y_{1t-1} + \hat{b}_2 y_{2t-1} + \varepsilon_{2t} \end{cases}$$

التغير فيε_{1t} خلال فترة زمنية معينة له أثر علىy_{1t} وy_{2t} ثم y_{2t+1}وy_{1t+1} ، مثلا إذا أحدثنا صدمة تساوي 1علىε_{1t} في اللحظة t فإن الأثر يكون كما يلي:

عند اللحظة t: $\begin{bmatrix}\Delta_{y_{1t}}\\ \Delta_{y_{2t}}\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}1\\0\end{bmatrix}$

اللحظة t+1: $\begin{bmatrix}\Delta_{y_{1t+1}}\\ \Delta_{y_{2t+1}}\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}\hat{a}_1 & \hat{a}_2\\ \hat{b}_1 & \hat{b}_2\end{bmatrix}\begin{bmatrix}1\\0\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}\hat{a}_1\\ \hat{b}_1\end{bmatrix}$

عند اللحظةt+2: $\begin{bmatrix}\Delta_{Y_{1t+2}}\\ \Delta^{Y_{2t+2}}\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}\hat{a}_1 & \hat{a}_2\\ \hat{b}_1 & \hat{b}_2\end{bmatrix}\begin{bmatrix}\Delta_{y_{1t+1}}\\ \Delta_{y_{2t+1}}\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}\hat{a}_1 & \hat{a}_2\\ \hat{b}_1 & \hat{b}_2\end{bmatrix}\begin{bmatrix}\hat{a}_1\\ \hat{b}_1\end{bmatrix}$

هذه القيم المحسوبة تشكل لنا ما يعرف بدالة الاستجابة الفورية، حيث تسمح لنا هذه الدوال بالتعرف على السلوك الحركي للنموذج وتبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على أثر حدوث صدمة في الأخطاء.

للإشارة فإن الحالة السابقة تعتمد على فرضية أن البواقي مستقلة لكن هذه الفرضية نادرا ما تكون محققة، لأن في الواقع قد يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية، ولحل هذا المشكل نلجأ إلى بعض التحويلات لنستطيع تمثيل الأخطاء العشوائية بصفة شاقولية (أي مستقلة فيما بينها).

ليكن لدينا نموذج VAR ذو متغيرين ودرجة تأخير 1كالآتي:

$$\begin{cases}y_{1t}=a_1y_{1t-1}+b_1y_{2t-1}+v_{1t}\\ y_{2t}=a_2y_{1t-1}+b_2y_{2t-1}+v_{2t}\end{cases}$$

حيث: $VAR(v_{1t})=\sigma_{v_1}^2, VAR(v_{2t})=\sigma_{v_2}^2, COV(v_{1t}v_{2t})=K\neq 0$

نقوم بحساب العلاقة $y_{2t}-\left({}^{k}/_{\sigma_{v_1}^2}\right)y_{1t}$ لنجد:

$$\mathrm{y_{2t}}=\left({}^{\mathrm{k}}/_{\sigma_{\mathrm{v_1}}^2}\right)\mathrm{y_{1t}}+\left(a_2-a_1\times {}^{k}/_{\sigma_{v_1}^2}\right)y_{1t-1}+\left(b_2-b_1\times {}^{k}/_{\sigma_{v_1}^2}\right)y_{2t-1}+v_{2t}-({}^{k}/_{\sigma_{v_1}^2})v_{1t}$$

نضع: $v_t=v_{2t}-({}^{k}/_{\sigma_{v_1}^2})v_{1t}$

$$COV(v_{1t}v_t)=E(v_{1t}v_t)=COV(v_{1t}v_{2t})-\left({}^{k}/_{\sigma_{v_1}^2}\right)E(v_{1t}^2)=k-k=0$$

ثم نقوم بتحليل الصدمات انطلاقا من نظام المعادلات التالي حيث تكون الأخطاء العشوائية غير مرتبطة وممثلة بصفة شاقولية:

$$y_{1t}=a_1y_{1t-1}+b_1y_{2t-1}+v_{1t}$$

$$y_{2t} = \left(k/\sigma_{v_1}^2\right) y_{1t} + \left(a_2 - a_2 \times k/\sigma_{v_1}^2\right) y_{1t-1} + \left(b_2 - b_1 \times k/\sigma_{v_1}^2\right) y_{2t-1} + v_{2t} - (k/\sigma_{v_1}^2) v_{1t}$$

(شيخي، 2011، ص. 283)

2. تحليل التباين

يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب وتحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ رياضيا، نستطيع كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدا، ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ الكلي.

لنأخذ النموذج VAR(2) لمتغيرين y_{1t} و y_{2t}، تباين خطأ التنبؤ لـــ y_{1t} يكتب كما يلي:

$$\sigma_{y_1}^2(h) = \sigma_{y_1}^2[m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \cdots + m_{11}^2(h-1)] + \sigma_{y_2}^2[m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \cdots + m_{22}^2(h-1)]$$

حيث m_{ii} هي عناصر المصفوفة M.

في الأفقh ، تحليل تباين الأخطاء بالنسبة المئوية لـــ(y_{1t}) على (y_{2t}) يعطى بالشكل الآتي:

$$\frac{\sigma_{\varepsilon_1}^2[m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \cdots m_{11}^2(h-1)]}{\sigma_{y_1}^2(h)}$$

وتحليل تباين الأخطاء بالنسبة المئوية لـــ (y_{1t})على (y_{2t}) كما يلي:

$$\frac{\sigma_{\varepsilon_2}^2[m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \cdots + m_{22}^2(h-1)]}{\sigma_{y_1}^2(h)}$$

وهذا يعني إذا كانت صدمة معينة على ε_{1t}لا تؤثر على تباين خطأ y_{1t}مهما تكن h، فمن المحتمل أن y_{2t} متغير خارجي باعتبار أن y_{2t} و ε_{1t} مستقلان.

وبالمقابل إذا كانت لصدمة معينة علىε_{1t} أثر كبير على تباين خطأy_{2t} فإن هذا الأخير متغير داخلي (شيخي، 2011، ص. 284)

ثالثا: اختبار السببية

إن تحديد العلاقات النسبية ما بين هذه التغيرات في المدى القصير، وهذا ما يتيح لنا معلومات تمكننا من الفهم النظري للظواهر الاقتصادية كما يمكن القول أن المتغير x بسبب المتغير y إذا كانت السلسلة x تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة y إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

1. **اختبار Granger:**

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى وجود علاقة تغذية Back Feed، أو علاقة تبادلية بين المتغيرات الاقتصادية المراد دراستها، وذلك في حالة وجود سلاسل زمنية، فمن بين مشاكلها هو وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر الارتباط الذاتي يتم إدراج المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغير مفسر في علاقة السببية المراد دراستها إضافة إلى المتغيرات التفسيرية المؤخرة.

بناءا على ما سبق يتطلب اختيار السببية لجرانجر تقدير نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR) يصف سلوك المتغيرين x وy ويأخذ نموذج VAR المتمثل لهذين المتغيرين (x و y) الشكل التالي:

$$\begin{pmatrix} x_t \\ y_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{t-1} \\ y_{t-1} \end{pmatrix} + \cdots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_o^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{t-p} \\ y_{t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{xt} \\ \varepsilon_{yt} \end{pmatrix} \dots (1)$$

(شيخي، 2011،ص. 321)

من أجل اختبار السببية من X_t نحو Y_t أوالعكس نلجأ إلى اختبار المعلمات المقدرة للنموذج السابق وفق المنوال التالي:

- X_t لا تسبب Y_t إذا كانت الفرضية الصفرية التالية محققة:

$$H_0 = a_1^2 = a_2^2 = \cdots a_p^2 = 0 \dots (2)$$

- Y_t لا تسبب X_t إذا كانت الفرضية الصفرية التالية محققة:

$$H_0 = b_1^1 = b_2^1 = \cdots b_p^1 = 0 \dots (3)$$

(Bourbonnais, 2015, p. 292)

ومن أجل إجراء اختبار هذه الفرضيات نتبع هذه الخطوات التالية:

نقدر Y_t على القيم الماضية لها فقط، أو بعبارة أخرى نقوم بتقدير نموذج VAR المقيد، أي تقدير النظام التالي:

$$\begin{pmatrix} x_t \\ y_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ 0 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{t-1} \\ y_{t-1} \end{pmatrix} + \cdots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ 0 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{t-p} \\ y_{t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{xt} \\ \varepsilon_{yt} \end{pmatrix} \dots (4)$$

بفرض هذا النظام أن: $\sum_{i=1}^{p} a_i^2$، بمعنى أن المتغير X_t لا يؤثر على المتغير Y_t، ومن ثم نحتفظ بمجموع مربعات البواقي $\sum_{Yt}^2$.

من أجل اختبار الفرضيات السابقة، فإنه بإمكاننا اللجوء إلى إحصائية فيشر أومن خلال نسبة أعظم احتمال تقدر النموذج المقيد:

$$Y_{1t} = a_0 + \sum_{i=1}^{p} a_i^1 Y_{1t-i} + \cdots (1)$$

أي أن المتغيرة Y_{2t} لا تسبب المتغيرة Y_{1t}، بعد تقدير النموذج 1، نقوم بحساب مجموع مربعات البواقي المقيدة ولتكن:

RSS_1 نقدر النموذج الحر:

$$Y_{1t} = a_0 + \sum_{i=1}^{p} a_i^1 Y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_i^1 Y_{2t-i} + \sum_{2t} \dots (2)$$

بعد تقدير النموذج 2، نقوم بحساب مجموع مربعات البواقي الحرة ولتكن: RSS_2 نشكل إحصائية فيشر والمعرفة كما يلي:

$$F^c = \frac{RSS_1 - RSS_2/P}{RSS_2/T - NP - 1}$$

حيث نجد أن:

N : عدد المتغيرات التي يحتويها النموذج؛

T : عدد المشاهدات (حجم العينة) ؛

ثم نقارنها مع F المجدولة (فإننا نقبل) عند مستوى معنوية 1% أو5 % ودرجة حرية P للبسط و(T-NP-1) للمقام. فإذا كانت$F_t <_c$ فإننا نقبل الفرضية البديلة أي المتغيرة Y_{2t} تسبب المتغيرة Y_{1t}، وفي حالة العكس، أي عندما $F_t > F_c$ فان المتغيرة Y_{2t} لا تسبب المتغيرة Y_{1t}، نكرر نفس الخطوات السابقة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرة X_{1t} تسبب المتغيرة Y_{2t} (سلامي، 2015، ص. 40)

1. اختبار سيمس 1980:

قام الباحث سيمس بوضع اختبار يختلف نوعا ما عن اختبار Granger وذلك باعتبار انه إذا سمحت القيم المستقبلية المتغيرة Y_{1t} بتفسير لقيم الخلية للمتغيرة Y_{2t}، فانه بإمكاننا القول أن المتغيرة Y_{2t} هي سبب للمتغيرة Y_{1t}، يمكننا ترجمة ذلك في النموذج الآتي:

$$Y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^1 Y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^1 y_{2t-i}^2 + \sum_{i=1}^{p} y_{2t+i}^2 + \sum_{1t}$$

$$Y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=2}^{p} a_{2i}^1 y_{2t-i}^2 + \sum_{i=1}^{p} y_{2t+i}^2 + \sum_{2t}$$

– المتغيرة X_{1t} تسبب المتغيرة Y_{2t}، إذا كانت الفرضية التالية محققة:

$$H_0 = b_1^1 = b_2^1 = \cdots b_p^1 = 0$$

–المتغيرة Y_{2t} تسبب المتغير Y_{1t}، إذا كانت الفرضية التالية محققة:

$$H_0 = b_1^2 = b_2^2 \dots b_p^2 = 0$$

من أجل القيام باختبار الفرضيات السابقة، فإننا نلجأ إلى استخدام فيشر وذلك بإتباع نفس الخطوات السابقة (عبالي ولعلالي، 2014، ص. 87-88)

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد حيث يهتم بقياس وتحليل العلاقات الاقتصادية مستخدما في ذلك النظرية الاقتصادية، المعادلات الرياضية والأساليب الإحصائية، لمعرفة العوامل التي تتحكم فيها الظواهر الاقتصادية وكذا التنبؤ بسلوكها في المستقبل، النموذج المعتمد في الدراسة بهدف الإحاطة بكل جوانب الإشكالية يحوي نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع معبر عن النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري كمتغير مستقل، وسيتم من خلال هذا المبحث عرض نتائج عملية التقدير وكل الاختبارات الإحصائية والقياسية التي شملتها الدراسة، وفي الأخير سيتم مناقشة وتحليل كل النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

يشتمل هذا المطلب على عرض النتائج المتوصل إليها من خلال عملية التقدير باستخدام أشعة الانحدار الذاتي، بداية بتقديم توصيف لنموذج الدراسة، ثم عرض نتائج اختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية الخاصة بمعدلي نمو الناتج المحلي والانفتاح التجاري، بالإضافة إلى عرض نتائج الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي بمختلف مراحله.

الفرع الأول: نموذج ومتغيرات الدراسة:

فيما يتعلق بالمعطيات المطبقة في الدراسة فهي عبارة عن معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي (GDP) والانفتاح التجاري (OPEN) خلال الفترة (1980-2018)، أي ما يساوي 39 مشاهدة لكل متغير، وهي مسحوبة من موقع البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات، وتم الاعتماد على البيانات الصادرة عنهما باعتبارهما هيئات رسمية تمتاز المعطيات المنشورة فيها بمستوى مقبول من الدقة والموثوقية.

بغرض الإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة والتي نحاول من خلالها قياس أثر الانفتاح التجاري على

النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، تم الاعتماد في توصيف النموذج محل البحث على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الانفتاح التجاري عامة وأثره على النمو الاقتصادي باعتباره من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى معيار توفر البيانات الصادرة من الهيئات الرسمية، وعليه يمكن توصيف نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$GDP = f(OPEN) + \varepsilon_t$$

$$GDP = \alpha_i + \beta_1 OPEN_t + + \varepsilon_t$$

حيث:

GDP: يمثل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري ويمثل إجمالي السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال سنة واحدة، وهو متغير يعبر عن مستوى نمو الاقتصاد.

OPEN: يمثل إجمالي السلع والخدمات التي تم تصديرها واستيرادها من وإلى العالم الخارجي خلال سنة واحدة مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة.

ε_t: هامش الخطأ والذي يضم أخطاء التوصيف والقياس وكذا المتغيرات الغير مدرجة في النموذج.

الفرع الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك

أولا: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

لقد سبق وأن أشرنا سابقا إلى ما تكتسيه خاصية الإستقرارية من أهمية بالغة، وما يمكن أن يؤدي إليه عدم استقرار السلاسل الزمنية لمختلف ّ المتغيرات ُ المدرجة في مختلف ّ الدراسات ّ القياسية أو التطبيقية، من نتائج مضلِّلة وبعيدة عن الواقع، لهذا فالاهتمام بجب أن ّينصب على اختبار مدى استيفاء متغيرات الدراسة لخاصية الإستقرارية، وبالتّالي ضمان المعالجة القياسية والإحصائية السليمة، للحصول على نتائج تتمتّع بمستويات ثقة مقبولة.

سنحاول معالجة ّ إشكالية الإستقرارية (تحديد درجة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة في النموذج المعتمد للدراسة). حيث أنّ السلاسل الزمنية تكون مستقرة كما ذكرنا سابقا، إذا لم تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root)، ويتم اكتشاف وجود جذر الوحدة من عدمه في النماذج الثلاث (في وجود ثابت، ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام)، بالاعتماد على عدة اختبارات ومن أهمها:

- **ADF : ديكي فولر المطور(Augmented Dickey-Fuller)**
- **PP : اختبار فيليبس بيرون**

حيث يعتمد الاختبارين على نفس الفرضيات:

$$\begin{cases} H_0: \text{عدم استقرارية السلسلة} \left(\text{وجود جذر الوحدة} \right) \\ H_1: \text{السلسلة مستقرة} \left(\text{عدم وجود جذر احادي} \right) \end{cases}$$

يتم قبول فرض العدم H_0 إذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار أصغر من القيمة المجدولة لستيودنت، يمكن الاستدلال باستخدام قيمة الاحتمال للاختبار (Prob-Value)، حيث نقبل الفرضية الصفرية في حالة قيمة Prob أكبر من 0.05 والنتائج موضحة بالتفصيل في الجدول الموالي الذي يوضح اختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية المدرجة في الدراسة.

1. اختبارات الإستقرارية عند المستوى:

الجدول رقم (2-1): نتائج اختبارات إستقرارية المتغيرات عند المستوى ظ(0) I

اختبار (PP)			
		GDP	OPEN
وجود قاطع فقط	t-Statistic	3.1187	-1.5537
	Prob.	1.0000	0.4960
		n0	n0
وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-0.8028	-2.3110
	Prob.	0.9564	0.4182
		n0	n0
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	5.0522	-0.4923
	Prob.	1.0000	0.4962
		n0	n0
اختبار (ADF)			
		GDP	OPEN
وجود قاطع فقط	t-Statistic	2.9521	-1.5537
	Prob.	1.0000	0.4960
		n0	n0
وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-0.9621	-2.1909
	Prob.	0.9375	0.4808
		n0	n0
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	5.4596	-0.4890
	Prob.	1.0000	0.4975
		n0	n0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

2. اختبارات الإستقرارية عند الفرق الأول:

الجدول رقم (2-2): دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة عند الفرق الأول I(1)

اختبار (PP)			
		d(GDP)	d(OPEN)
وجود قاطع فقط	t-Statistic	-4.1710	-4.6866
	Prob.	*0.0023*	*0.0006*
		***	***
وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-5.9146	-4.6540
	Prob.	*0.0001*	*0.0034*
		***	***
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-2.7920	-4.7546
	Prob.	*0.0065*	*0.0000*
		***	***
اختبار (ADF)			
		d(GDP)	d(OPEN)
وجود قاطع فقط	t-Statistic	-4.1971	-4.7846
	Prob.	***0.0022***	***0.0004***
		***	***
وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-5.4992	-4.7505
	Prob.	***0.0003***	***0.0026***
		***	***
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-2.9255	-4.8465
	Prob.	***0.0046***	***0.0000***
		***	***

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية **(Eviews 10)**

ثانيا: تحديد درجة تأخير المسار

وجب تحديد درجة الـــتأخير المثلى لمتغيرات الدراسة، والتي تعتبر خطوة أساسية للوصول إلى أفضل نموذج يقيس بدقة العلاقة بين المتغيرين محل البحث وذلك بناء على مجموعة من المعايير المخصصة لهذا الغرض، والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-3): تحديد درجة تأخير المسار

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	0.046536	2.608193	2.696166	2.638898
1	56.92075*	0.010364*	1.105544*	1.369464*	1.197659*
2	2.785463	0.011864	1.237913	1.677779	1.391438
3	2.249933	0.013799	1.382551	1.998364	1.597486

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية **(Eviews 10)**

ثالثا: دراسة علاقة التكامل المشترك

بعد دراسة الإستقرارية والتأكد من أن المتغيرين مستقرين من الدرجة الأولى، عند الفرق الأول وبالتالي متكاملتان من نفس الدرجة، فإن الخطوة الموالية تتمثل في البحث عن إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وبالاعتماد على اختبار جوهانسن، تم الحصول على النتائج الآتية:

الجدول رقم (2-4): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Date: 06/01/20 Time: 22:41				
Sample (adjusted): 1982 2018				
Included observations: 37 afteradjustments				
Trend assumption: Linear dete ministic trend				
Series: PIB OPEN				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.242549	14.14021	15.49471	0.0792
At most 1 *	0.099109	3.861721	3.841466	0.0494
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.242549	10.27849	14.26460	0.1943
At most 1 *	0.099109	3.861721	3.841466	0.0494
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

الفرع الثالث: دراسة الإستقرارية الهيكلية نموذج VAR واختبارات صلاحية النموذج

أولا: دراسة الإستقرارية الهيكلية للنموذج VAR

للتأكد من مدى إستقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد (تقع ضمن الدائرة الأحادية)، والشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم (2-6): اختبارات إستقرارية النموذج المقدر

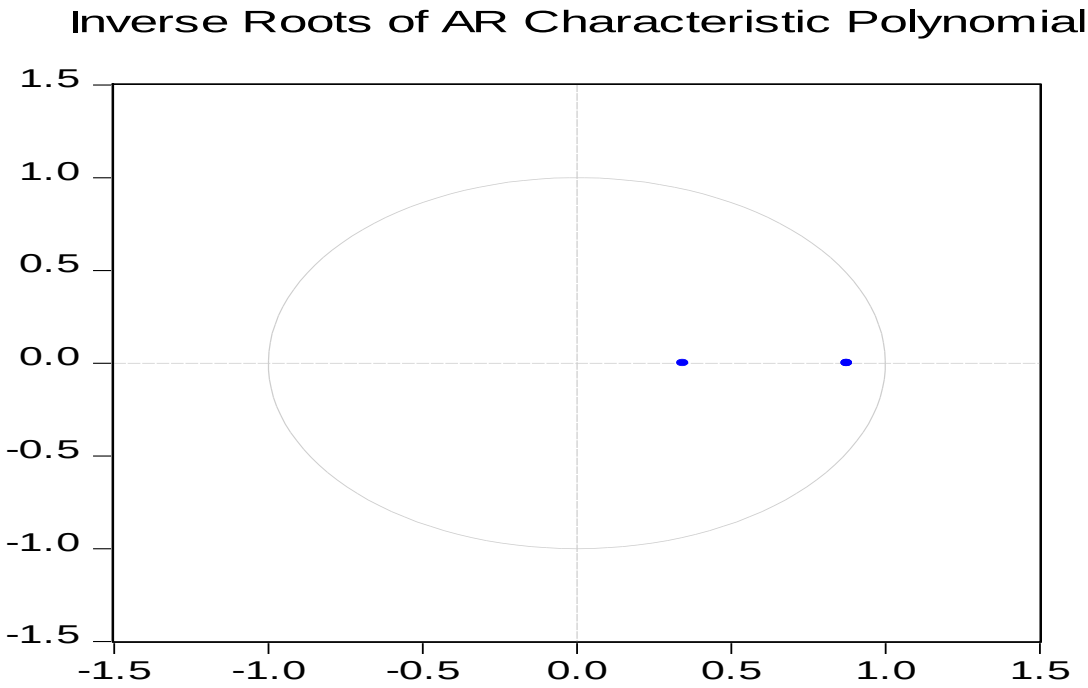

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

ثانيا: اختبارات صلاحية النموذج المقدر:

وجب التأكد من خلو هذا النموذج من مشاكل القياس الكلاسيكية بهدف الحصول على تقديرات دقيقة وغير مظللة ويمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل الاقتصادي وذلك من خلال الاختبارات التالية:

1. **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** نهدف من خلال هذا الاختبار التأكد من فرضية عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي في سيرورة (VAR) المعتمدة وذلك بناءا على التأخير بـــ: 9 فترات زمنية (h=9)، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار LM Tests)

الفرضية الصفرية: لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء عند التأخير h						
التأخير	LRE* إحصائية	درجة الحرية	Prob.	Rao F-إحصائية	درجة الحرية	Prob.
1	2.681637	4	0.6124	0.673901	(4, 64.0)	0.6125
2	2.229822	4	0.6936	0.558403	(4, 64.0)	0.6936
3	1.904264	4	0.7534	0.475676	(4, 64.0)	0.7534
4	1.195385	4	0.8789	0.296971	(4, 64.0)	0.8789
5	4.025451	4	0.4026	1.022206	(4, 64.0)	0.4027
6	1.531092	4	0.8211	0.381358	(4, 64.0)	0.8212
7	3.035418	4	0.5519	0.764901	(4, 64.0)	0.5520
8	5.506841	4	0.2391	1.414607	(4, 64.0)	0.2392
9	4.014727	4	0.4040	1.019398	(4, 64.0)	0.4041

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

2. **اختبار ثبات تباينات الأخطاء:** من بين المشاكل الشائعة في نماذج الانحدار الذاتي هو مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء، والذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة تباينات المعلمات المقدرة وبالتالي تحيز هذه الأخيرة، في هذه النقطة سيتم التأكد من غياب هذه المشكلة في النموذج المقدر بالاعتماد على اختبار كاي تربيع، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)		
Chi-sq	درجة الحرية	Prob.
6.607852	12	0.8824

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

3. **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:** من الفرضيات الرئيسية لنماذج الانحدار عموما توفر شرط التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير، وباعتبار أن نماذج الانحدار الذاتي حالة خاصة من نماذج الانحدار وجب التأكد من فرضيات التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير الخاصة بالنموذج المعتمد في الدراسة، وذلك بالاعتماد على اختبار Jarque-Bera والنتائج موضحه في الجدول أسفله:

الجدول رقم (2-7): نتائج اختبار (Jarque-Bera)

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	0.661635	2	0.7183
2	2.261071	2	0.3229
Joint	2.922707	4	0.5708

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

الفرع الرابع: تقدير معادلات النموذج:

بعد تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج أشعة الانحدار الذاتي، والقيام بمختلف الاختبارات الخاصة بمشاكل القياس التي قد تتسبب في تحيز المقدرات والوصول إلى نتائج مضللة، سيتم في هذه المرحلة تقدير نموذج الانحدار الذاتي بإبطاء فترة زمنية واحدة(VAR-1)، وتم التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، بغرض التأكد من المعنوية الجزئية للمعلمات المقدرة وبالتالي التحليل بموثوقية أعلى، من خلال مخرجات البرنامج تم الحصول على النموذج المقدر الآتي:

الجدول رقم (2-8): نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى

المعلمات	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية ستيودنت	Prob.
C(1)	0.319254	0.159981	1.995569	0.0499
C(2)	5.762360	3.417965	1.685904	0.0963
C(3)	-1.359709	1.844892	-0.737013	0.4636
C(4)	-0.002531	0.003948	-0.640981	0.5236
C(5)	0.903993	0.084351	10.71704	0.0000
C(6)	0.060323	0.045530	1.324929	0.1895
الشعاع الأول				
R^2	0.248683			
Adjusted R^2	0.205751			
S.E. of regression	1.984978			
Durbin-Watson S	1.945945			
الشعاع الثاني				
R^2	0.790628			
Adjusted R^2	0.778664			
S.E. of regression	0.048987			
Durbin-Watson S	1.498877			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية **(Eviews 10)**

الفرع الخامس: دوال الاستجابة وتفكيك التباين واختبار السببية

أولا: دوال الاستجابة:

إن دراستنا لدوال الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على متغير محدد أو مجموعة متغيرات أي انتقال هذه الصدمة، حيث تعبر عن استجابة المتغير التابع (GDP) للصدمات في حجم الانفتاح التجاري، سيتم التركيز هنا على إحداث صدمات على مستوى النمو الاقتصادي وحجم الانفتاح

التجاري، وقياس أثر هذه الصدمات وانتقالها إلى كل منهما، ونتائج الصدمات موضحة في الأشكال التالية:

الشكل رقم (2-7): دوال الاستجابة الدفعية

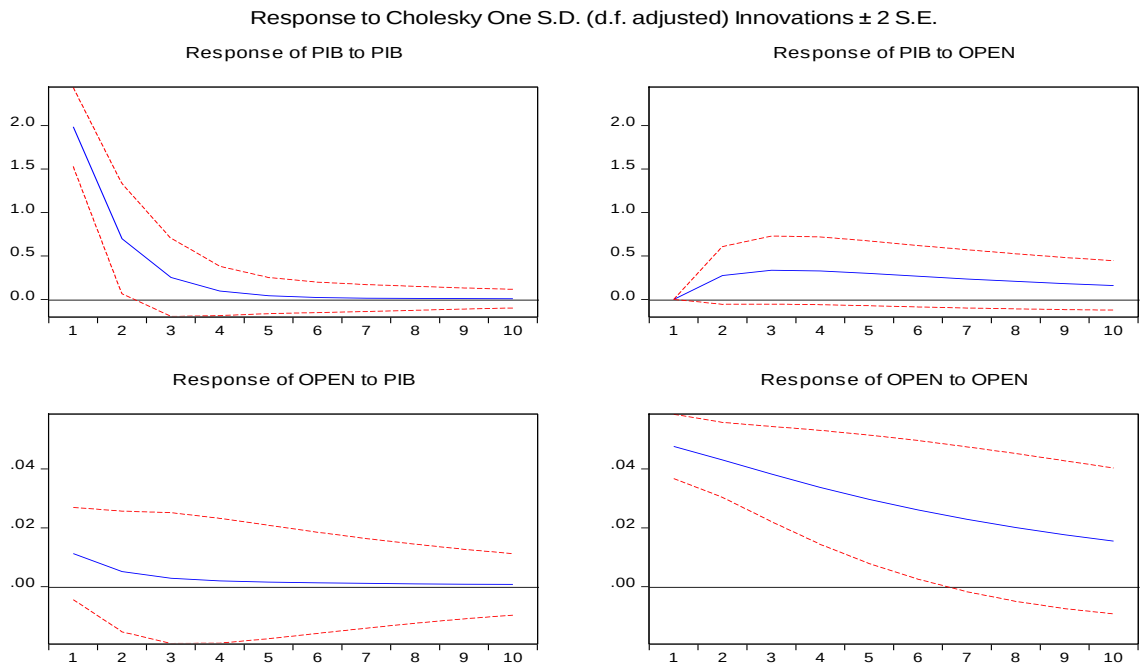

المصدر: مخرجات برمجية **(Eviews 10)**

ثانيا: تفكيك أو تحليل تباين أخطاء التنبؤ:

يشير تحليل التباين إلى التحركات في سلسلة معينة الناجمة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام وذلك لتحديد نسبة أخطاء التنبؤ المفسرة من قبل المتغير التابع (النمو الاقتصادي)، والمتغير المستقل المعبر عن الانفتاح التجاري في الجزائر.

- **بالنسبة لمتغير** GDP

الجدول رقم (2-9): تفكيك أخطاء التنبؤ (GDP)

الفترة	S.E.	GDP	OPEN
1	1.984978	100.0000	0.000000
2	2.122144	98.32381	1.676191
3	2.163388	95.97370	4.026305
4	2.190243	93.83168	6.168324
5	2.210977	92.11672	7.883277
6	2.227090	90.79859	9.201407
7	2.239532	89.79668	10.20332
8	2.249108	89.03605	10.96395
9	2.256470	88.45756	11.54244
10	2.262131	88.01653	11.98347

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية (**Eviews 10**)

- **بالنسبة لمتغير** OPEN

الجدول رقم (2-10): تفكيك أخطاء التنبؤ (OPEN)

Period	S.E.	GDP	OPEN
1	1.984978	5.263869	94.73613
2	2.122144	3.564574	96.43543
3	2.163388	2.796294	97.20371
4	2.190243	2.388937	97.61106
5	2.210977	2.147833	97.85217
6	2.227090	1.994092	98.00591
7	2.239532	1.890886	98.10911
8	2.249108	1.819045	98.18096
9	2.256470	1.767715	98.23228
10	2.262131	1.730339	98.26966

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

ثالثا: اختبار السببية بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري:

بالرجوع إلى نتائج اختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، والتي أظهرت أن متغيري الدراسة متكاملين عند نفس الدرجة (1) I، فحسب جرانجر (1986) توجد احتمالية لوجود علاقة سببية بين هذين المتغيرين، وللتأكد من ذلك سنقوم بتحديد اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات المدرجة في الدراسة وذلك باستخدام اختبار السببية (Test Granger Causality) وكانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم (2-11): نتائج اختبار سببية جرانجر

درجة التأخير: 1			
الفرضيات الصفرية	عدد المشاهدات	إحصائية فيشر-F	Prob.
DOPEN does not Granger Cause DGDP	37	1.11272	0.2989
DGDP does not Granger Cause DOPEN		0.40627	0.5281

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

من خلال هذا المطلب يتم التطرق إلى تحليل النتائج المتوصل إليها في المطلب السابق، حيث يتم تحليل نتائج دراسة الإستقرارية في المرحلة الأولى ثم التعليق على نتائج اختبارات مشاكل القياس، وفي الأخير تحليل نتائج الدراسة الديناميكية للنموذج المقدر من الناحيتين الإحصائية والقياسية.

الفرع الأول: تحليل نتائج دراسة الإستقرارية واختبار التكامل المشترك

من خلال اختباري(ADF-PP) للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة عند المستوى وعند الفرق الأول والموضحة في الجدولين رقم (2-1) و(2-2) يمكن أن نستخلص ما يلي:

أولا: تحليل نتائج دراسة الإستقرارية

1. عند المستوى: سلسلة نمو الناتج المحلي الإجمالي:

نقبل الفرضية الصفرية عدم استقرار السلسلة الزمنية لنمو الناتج المحلي الإجمالي والمعبرة عن النمو الاقتصادي (GDP) عند المستوى وفي النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، ففي النموذج الثاني وجود قاطع واتجاه عام بلغت قيمة إحصائية ستيودنت $t_{stat} = -0.80$وهي أقل من القيمة المجدولة (بالقيمة المطلقة) والتي تساوي: $t_{tab} = 2.98$ (أنظر الملحق الأول)، كما أن القيم الحرجة Prob لإحصائية ستيودنت في النماذج الثلاث أكبر من 0.05، وبالتالي فهي غير معنوية عند مستوى الدلالة 5%، نفس النتائج التي تم التوصل إليها بناءً على اختبار(ADF) حيث بلغت القيمة الإحصائية لهذا الاختبار $t_{stat} = -0.96$ وهي أقل من القيمة المجدولة عند نفس مستوى المعنوية بالنسبة للنموذج الثاني، وكذلك بالنسبة للقيم الحرجة prob لإحصائية ستيودنت في النماذج الثلاثة أكبر من 5 %، وبالتالي فالسلسلة الزمنية لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة عند المستوى.

2. عند المستوى: سلسلة الانفتاح التجاري

نرفض الفرضية البديلة والتي تنص على إستقرارية سلسلة الانفتاح التجاري (OPEN) وذلك في كل النماذج أيضا (وجود قاطع واتجاهه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، حيث بلغت القيم الإحصائية لاختبار ستيودنت $t_{stat} = (-0.49 \ ، \ -2.31 \ ، \ -1.55)$ للنماذج الثلاثة، وهي أصغر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة، ويمكن الاستدلال من خلال القيم الاحتمالية الحرجة والتي تساوي على الترتيب، $Prob_{t-stat} = (0.49 \ ، \ 0.41 \ ، \ 0.49)$ وهي كلها أكبر من مستوى الدلالة (5%) وبالتالي فالسلسلة الزمنية للانفتاح التجاري غير مستقرة عند المستوى وتظهر عدم إستقرارية من النوع DS، ونفس النتائج تم التوصل عليها بناء على اختبار (ADF) وهوما يؤكد دقة نتائج اختبارات الإستقرارية.

3. عند الفرق الأول: سلسلة النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري

بعد التأكد من عدم إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى والتي أظهرت عدم إستقرارية من النوع DS، وجب إجراء الفروقات الأولى لهذه السلاسل والتأكد من استجراريتها، وعند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (1) I، نلاحظ استقرار السلسلتين الزمنيتين لمتغيري الدراسة في النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام) بناءا على اختباري (PP–ADF) عند مستوى المعنوية 5%، لأن القيم الاحتمالية لاختبار ستيودنت $Prob_{t-stat}$ في النماذج الثلاث اقل من (0.05).

الجدول التالي يوضح درجة الفروقات اللازمة لاستقرار متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (2–12): نتائج دراسة الإستقرارية

المتغير	درجة الفروقات I
النمو الاقتصادي GDP	1
الانفتاح التجاريOPEN	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على اختبارات الإستقرارية

من خلال نتائج دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية أظهرت أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة.

ثانيا: درجة التأخير المثلى:

من خلال الجدول رقم (2-3): درجة التأخير المثلى للمسار VAR (1) هي (t-1) وفقا للمعيار SC أي التأخير بفترة زمنية واحدة للمتغيرين وذلك بناءا على أن أقل قيمة لأغلب المعايير المستخدمة في عملية المفاضلة والتي كانت عند التأخير بفترة زمنية واحدة (Lag = 1).

ثالثا: علاقة التكامل المشترك

بما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة وقيمة الاحتمال أكبر من 0.05 فإنه لا توجد علاقة تكامل مشترك، ومنه نقبل الفرض الصفري القائل عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين.

وبالتالي يتم تقدير العلاقة بين المتغيرين بالاعتماد على تقنية أشعة الانحدار الذاتي ***VAR***.

الفرع الثاني: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج واختبارات مشاكل القياس للنموذج المقدر

أولا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

من خلال الشكل رقم (2-6) يظهر أن كل النقاط تقع داخل الدائرة الأحادية، أي أن كل الجذور الأحادية هي أقل من الواحد، وبالتالي يمكن الجزم بناءاً على اختبار الجذور المقلوبة بأن نموذج VAR (1) هو مستقر هيكليا.

ثانيا: اختبارات مشاكل القياس للنموذج المقدر:

1. تحليل نتائج اختبار LM-test:

من خلال الجدول رقم (2-5) والذي يظهر نتائج اختبار LM-test الخاصة بمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، والذي يعتمد على إحصائيتي (LRE) و(Rao F)، أظهرت نتائج الاختبارين عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي في النموذج المقدر على اعتبار أن القيم الاحتمالية للإحصائيتين حتى الإبطاء التاسع كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود هذا المشكل في النموذج المقدر

2. تحليل نتائج اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء:

بالرجوع إلى الجدول رقم (2-6) بلغت القيمة الإحصائية لـــ ($\aleph^2 = 6.60$) وهي أكبر من القيمة المجدولة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيمة الاحتمالية للاختبار والتي بلغت (0.8824)، وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء في بواقي التقدير.

3. تحليل نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء(Jarque-Bera):

باستنطاق الأرقام الموضحة في الجدول رقم (2−7) يمكن قبول الفرض الصفري الذي يقول بأن بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيمة الإحصائية لاختبار $\text{Jarque} - \text{Bera}_{\text{stat}} =$ 2.92 وهي غير دالة إحصائيا على إعتبار أن القيمة الإحتمالية لهذا الاختبار (0.57) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فالبواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرع الثالث: تقدير نموذج VAR (1):

سيتم في هذه المرحلة تقدير وتفسير نموذج VAR (1) الذي يربط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ومعدل الانفتاح التجاري (OPEN) في الجزائر، بالاستعانة ببرنامج EVIEWS للتحليل القياسي والإحصائي، ومن خلال النموذج المقدر في الجدول رقم (2−8) يمكن كتابة النماذج المقدرة لأشعة الانحدار الذاتي بإبطاء فترة زمنية واحدة على النحو التالي:

المعادلة الأولى:

PIB = 0.31925381212*PIB(-1) + 5.76236037885*OPEN(-1) - 1.35970912604
R^2= 0.24 / DW= 1.94

المعادلة الثانية

OPEN = -0.00253067800659*PIB(-1) + 0.903992982078*OPEN(-1) + 0.0603234623091
R^2= 0.79 / DW= 1.49

بالرجوع إلى الجدول رقم (2−8) والذي يضم النماذج المقدرة لأشعة الانحدار الذاتي، على اعتبار أن كل من النمو الاقتصادي ومعدل الانفتاح التجاري كمتغيرات داخلية، حيث تمثل المعادلة رقم (1) قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، والشعاع الثاني أو المعادلة (2) تقيس أثر العلاقة العكسية بين المتغيرين، بناءا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (2−8) والمعادلة (1) يمكن استخلاص ما يلي:

أولا: تحليل نتائج تقدير الشعاع الأول والمعبر عنه في المعادلة الأولى:

1. من الناحية الإحصائية:

فيما يخص المعنوية الجزئية فقد أظهرت نتائج التقدير وجود أثر معنوي إحصائياً لمعاملات النموذج الأول، حيث أظهرت نتائج التقدير أن المعلمة المرتبطة بمعدل نمو الناتج المحلي بإبطاء سنة واحدة معنوية إحصائيا حيث بلغت القيمة الإحصائية لاختبار ستيودنت (1.99)، وهي معنوية من الناحية الإحصائية، حيث أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار أقل من مستوى الدلالة 5%، فيما يخص إشارة هذه المعلمة فقد كانت موجبة وهي نتيجة منطقية على اعتبار أن معدلات النمو الاقتصادي

للسنة السابقة تتفاعل طرديا مع معدلات النمو الحالية، حيث أن ارتفاع معدلات النمو في السنة السابقة بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو في السنة الحالية بنسبة31 %، ومن جهة ثانية فإن المعلمة المرتبطة بمعدلات الانفتاح التجاري بإبطاء سنة كانت دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى الدلالة 10%، وذلك لأن القيم الاحتمالية الخاصة بإحصائية ستيودنت بالنسبة لهذه المعلمة أقل من (0.1).

بلغت قيمة معامل التحديد R^2=0,24 أي أن القدرة التفسيرية للنموذج24 % ، وهي قيمة منخفضة نسبيا ومنطقية على اعتبار أن معدل النمو الاقتصادي يتحدد بناءاً على مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن المتغير المستقل يفسر24% من تغيرات معدل النمو الاقتصادي، والنسبة الباقية 76% فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة في حد الخطأ العشوائي، ويمكن أن نلاحظ أيضا من خلال عملية التقدير أن قيمة إحصائية DW= 1.94 وهي قريبة من القيمة2 الأمر الذي يؤكد ما تم التوصل إليه في اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء حول عدم وجود هذه المشكلة في النموذج وبصورة عامة فالنموذج مقبول من الناحية الإحصائية.

2. من الناحية الاقتصادية:

في هذا النموذج يعرف معدل النمو الاقتصادي بدلالة التأخير بفترة زمنية واحدة لمعدل الانفتاح التجاري ($OPEN_{t-1}$)، مع وجود الثابت c بالإضافة إلى إبطاء بنسبة واحدة لمعدل النمو الاقتصادي نفسه (GDP_{t-1})

يرتبط معدل النمو الاقتصادي في السنة (t) بشكل طردي مع معدلات النمو في السنة السابقة وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية، فمن المنطقي أن تتأثر معدلات النمو للسنة الحالية بمعدلات النمو في السنة التي قبلها، حيث أن تسجيل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في سنة ما يمثل فائضا يمكن استغلاله لزيادة الاستثمارات المنتجة، وبالتالي خلق قيمة مضافة في السنة التي تليها.

من خلال المعادلة رقم (1) يظهر جليا الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي بناءا على الإشارة الموجبة المرتبطة بمعدل الانفتاح التجاري، وهذه النتيجة تتوافق والنتائج المتوصل إليها في دراسة (عطية محمد إسماعيل : قياس اثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق) حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ودراسة (Brahim Mansouri , effets des IDE et de l'ouverture commerciale sur la croissance économiques au Maroc) حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك اثر ايجابي للتفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي المغربي (

مقارنة مع الدراسات السابقة). حيث أثبتوا العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي ومعدل الانفتاح التجاري، كما يمكن تفسير هذه النتيجة من عدة جوانب على النحو التالي:

تمثل الصادرات النفطية أعلى نسبة في تركيب الصادرات الجزائرية، وأي زيادة في حجم الصادرات تمثل إيرادات إضافية للخزينة العمومية الجزائرية بالعملة الصعبة، وبالتالي القدرة على منح الائتمان والاستثمار أكثر في كل القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي من شأنه أن يحرك الطلب الكلي وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

من جهة ثانية فإن زيادة حجم الواردات وخاصة التكنولوجية منها يمكن أن يزيد في وتيرة الإنتاج للاقتصاد الكلي، أي ضمان إنتاجية أعلى للاقتصاد وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، في المقال فإن السياسة الحمائية التي تنتهجها الحكومة الجزائرية للمنتجات المحلية يمكن أن تحافظ على تنافسية المنتوج المحلي، وبالتالي استمرارية النشاط الاقتصادي للأفراد الاقتصاديين في البلاد، أي ضمان استمرارية المنتوج المحلي وخلق قيمة مضافة أخرى.

كما يلعب الانفتاح التجاري دورا جوهريا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فضمان حرية التجارة الخارجية يمثل أهم عوامل جذب الشركات متعددة الجنسيات، والتي تلعب دورا كبيرا في توفير رؤوس أموال جديدة بالإضافة إلى أنها من أهم طرق استيراد التكنولوجيا الحديثة بدون تكاليف باهظة، كل هذه العوامل تساهم في ضمان استمرارية النمو الاقتصادي الإيجابي وبالتالي استدامته، فالانفتاح التجاري من شأنه أن يساهم في تحقيق هذا الهدف.

ثانيا: تحليل نتائج تقدير الشعاع الثاني والمعبر عنه في المعادلة الثانية:

1. من الناحية الإحصائية:

في النموذج الثاني الممثل بالشعاع الثاني لنموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، والذي يقيس أثر النمو في الناتج المحلي الإجمالي على معدلات الانفتاح التجاري؛ أظهرت نتائج التقدير عدم المعنوية الإحصائية لكل معلماته المقدرة التي تجاوزت قيمها الاحتمالية القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي لا يمكن إدراجها في التحليل الاقتصادي لعدم معنويتها الإحصائية، باستثناء المعلمة المرتبطة بمعدل الانفتاح التجاري بإبطاء سنة واحدة باعتبار أن القيمة الاحتمالية لهذه المعلمة 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 5%، ومن جهة ثانية بلغت قيمة معامل التحديدR^2=0.79 وبالتالي فإن الانفتاح التجاري بإبطاء سنة واحدة يفسر 79% من تغيرات معدل الانفتاح التجاري، وهي نسبة مرتفعة ومقبولة من الناحية الإحصائية، كما بلغت قيمة إحصائية (DW= 1.49) وقد تم التأكد من غياب مشكل الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار الذاتي في خطوات سابقة، ما يمكن استنتاجه من ما سبق أن هذا النموذج مقبول أيضا من الناحية الإحصائية.

2. من الناحية الاقتصادية:

من المعادلة المقدرة رقم (2) والجدول رقم (2-8) واللذان يظهران الأثر السلبي للنمو الاقتصادي على معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة، فمن خلال المعاملات نجد أن معدل الزيادة في النمو الاقتصادي أكثر من معدل الزيادة في الانفتاح وهوما يبز الأثر الرياضي للعلاقة العكسية، وبالتالي فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادي من شأنه أن يثبط الانفتاح التجاري، ويمكن تفسير ذلك اقتصاديا بناءً على خصوصيات الاقتصاد الجزائري الذي يصنف من أقل الاقتصاديات تنوعا في العالم في ظل النمو المفرط، حيث يعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات تشكل ما نسبته 95بالمائة في المتوسط من إجمالي الصادرات، ونظرا لكون أسواق النفط تتميز بصعوبة التحكم في أسعارها المتذبذبة وتمر بدورات حادة من الارتفاع والانخفاض، فإن استمرار ارتفاع فاتورة الاستيراد في ظل عدم توافر البلد على مصادر دخل مستقرة تسمح له بالتمتع براحة مالية مستديمة ومستقرة تضمن ملاءته المالية الخارجية، وبالتالي فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي المعتمدة بالدرجة الأولى على الجباية البترولية والتي تعتبر متغيرا خارجيا لا يمكن التحكم فيه، مع الزيادة المستمرة في حجم الواردات يدفع الحكومة الى وضع قيود كبيرة على التجارة الخارجية لتفادي الاختلالات المشار إليها سابقا، وهوما حدث بالفعل خلال السنوات القليلة الماضية من خلال سن العديد من القوانين لتقليص فواتير الاستيراد بعد الأزمة النفطية أواخر سنة (2014).

الفرع الرابع: تحليل نتائج دوال الاستجابة الدفعية وتفكيك التباين واختبار السببية

أولا: تحليل دوال الاستجابة:

من خلال الشكل رقم (2-7) والذي يوضح نتائج إحداث صدمة موجبة في متغيرات الدراسة وانتقالها للمتغير الآخر، يمكن استنتاج ما يلي:

بإحداث صدمة إيجابية بمقدار إحراف معياري واحد على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نلاحظ وجود استجابة قوية بالنسبة لمعدل الانفتاح وذلك خلال السنة الأولى أين سجل أعلى مستوياته، وإبتداءا من السنة الثانية ينخفض معدل النمو بشكل حاد، ويستمر هذا الانخفاض ولكن بشكل متباطئ حتى منتصف السنة الخامسة، ويستقر عند هذا المستوى حتى نهاية فترة العشر سنوات.

بإحداث صدمة إيجابية في بمعدل الانفتاح التجاري (OPEN) بمقدار إحراف معياري واحد، نلاحظ غياب الاستجابة في العام الأول، ومع بداية العام الثاني يرتفع معدل النمو بشكل سريع في السنوات الثانية والثالثة، حيث يصل إلى أعلى مستوياته مع نهاية السنة الثالثة، أين يبدأ بالانخفاض بشكل متباطئ بداية من السنة الرابعة وحتى نهاية فترة دراسة الصدمة بالسنة العاشرة.

ثانيا: تحليل تباين أخطاء التنبؤ:

يوضح الجدولين رقم (2-9) و(2-10) نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو والانفتاح التجاري والمفسر من قبل صدماته الخاصة والصدمات في المتغير المفسر، إن تحليل تجزئة التباين أعلاه يغطي فترة (10) سنوات.

1. بالنسبة لمتغير GDP:

من خلال الجدول رقم (2-9) يظهر أن معدل النمو الاقتصادي يفسر 100% من أخطاء الخاصة، وتنخفض هذه النسبة في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية) لتبلغ 92.11% حيث يفسر الانفتاح التجاري 7.89% من أخطاء التنبؤ، أما في السنة العاشرة فترتفع نسبة تفسير الانفتاح التجاري لأخطاء التنبؤ في معدل النمو الاقتصادي لـــ: 11.98%، وهوما يفسر التأثير على المدى الطويل لهذه المتغيرة على معدلات النمو، حيث أن الدولة تأخذ كامل وقتها في تطبيقها للسياسة الاقتصادية عامة وسياسة التجارة الخارجية بوجه الخصوص.

2. بالنسبة لمتغير OPEN

من خلال الجدول رقم (2-10) نلاحظ أن تأثير النمو الاقتصادي هوتأثير قوي على معدلات الانفتاح التجاري في الأجل القصير، حيث يساهم النمو الاقتصادي بتفسير 5.26% من أخطاء التنبؤ الخاصة بمعدل الانفتاح التجاري في السنة الأولى فقط، ثم تبدأ هذه النسبة بالتراجع إلى أن تصل إلى 1.73% في السنة العاشرة، ما يمكن استنتاجه أن تأثير تقلبات معدلات النمو تكون ظرفية ومباشرة في الأجل القصير ويتراجع هذا التأثير بمرور الزمن.

ثالثا: تحليل نتائج اختبارات السببية بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري:

فيما يخص اتجاه السببية من معدل الانفتاح التجاري نحو النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي، بلغت القيمة الإحصائية لفيشر ($F_{stat} = 1.11$) والقيمة الحرجة لهذا الاختبار (29.0) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0,05) وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص على غياب العلاقة السببية في هذا الاتجاه، نفس الملاحظة يمكن تسجيلها في الاتجاه المعاكس حيث أن القيمة الإحصائية لـــــ: ($F_{stat} = 0.40$) وهي غير معنوية إحصائيا لأن قيمتها الاحتمالية أكبر من 0.05 غياب العلاقة السببية في هذا الاتجاه أيضا، وما يمكن استنتاجه من خلال هذا الاختبار أن الـــتغيرات في كل من الانفتاح التجاري أو النمو الاقتصادي لا تتسبب في التغيرات في هذين المتغيرين وذلك حسب جرانجر.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2018) وذلك باستخدام أداة وأسلوب الاقتصاد القياسي المتمثل في نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR وهذا قصد التوصل إلى بناء وتحديد نموذج قياسي يفسر العلاقة الموجودة بين المتغيرات المعتمدة.

ولقد أظهرت الدراسة أن النمو الاقتصادي يتأثر بالانفتاح التجاري وفقا للعلاقة الطردية وعليه فان أي زيادة في حجم الصادرات تمثل إيرادات إضافية للخزينة العمومية الجزائرية بالعملة الصعبة الأمر الذي من شأنه أن يحرك الطلب الكلي وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي ومن جهة ثانية فان زيادة حجم الواردات وخاصة التكنولوجية منها يمكن أن يزيد في وتيرة الإنتاج، كما أظهرت الدراسة أن الانفتاح التجاري يتأثر سلبا بالنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وفقا للعلاقة العكسية وعليه فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادي من شأنها أن تثبط الانفتاح التجاري وذلك بناءا على خصوصيات الاقتصاد الجزائري الذي يصنف من أقل الاقتصاديات تنوعا في العالم في ظل النمو المفرط، حيث يعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات.

الخـــاتـــمـــة

إن الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018) حيث حاولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، ففي الفصل الأول قمنا بعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالمتغيرات محل الدراسة المتمثلة في النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري

فيقصد بالنمو الاقتصادي الوسيلة لزيادة حصة الفرد من الناتج و تحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع و لهذا تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو، كما أبرزنا أهم المؤشرات المستخدمة لقياس معدل النمو الاقتصادي و المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي GDP والدخل الفردي، كما تمكنا من إعطاء مختلف النظريات و النماذج المتعلقة بالنمو الاقتصادي وذلك بداية من النظرية الكلاسيكية حيث ركزنا على آراء كل من ادم سميث ودافيد ريكاردو، ثم تطرقنا إلى النظرية النيوكلاسيكية التي من أبرز روادها شومبيتر ثم أشرنا إلى نموذج سولو، وصولا إلى نماذج النمو لنظريات النمو الحديثة والمتمثلة في نموذج Lucas ونموذج Paul Römer وهذه النظريات و النماذج تعطي مختلف العوامل المؤثرة والمحددة للنمو الاقتصادي والمتمثلة في رأس المال وعنصر العمل والموارد الطبيعية إضافة إلى عنصر التكنولوجيا الذي يؤدي إلى تنويع وتحسين المنتجات

أما الانفتاح التجاري فتم التطرق فيه إلى مختلف التعاريف المقدمة حسب الصندوق الدولي و Bhagawati وحسب المعهد العربي للتخطيط وعموما يقصد بالانفتاح التجاري مجموعة من السياسات الاقتصادية المتكاملة التي تهدف إلى الاعتماد على تحرير قنوات التجارة بجميع أنواعها وهو وسيلة لرفع معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مختلف النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية بداية مع نظريات الفكر الكلاسيكي المتمثلة في نظرية المزايا المطلقة والنفقات النسبية ونظرية القيم الدولية وصولا إلى نظريات الفكر الحديث المتمثلة في نظرية الفجوات التكنولوجية ونظرية اقتصاديات الحجم، كما أشرنا إلى أهم المؤشرات المستخدمة لقياس درجة الانفتاح التجاري

وبالنسبة للفصل الثاني فخصصناه للجانب التطبيقي فتطرقنا فيه إلى دراسة تحليلية وقياسية لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، إذ تناولنا في الدراسة التحليلية تطور لهيكل المبادلات الجزائرية والمتمثلة في الصادرات والواردات وأداء معدلات النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري كما قمنا بتحليل وضعية الميزان التجاري في الجزائر، وبعد ذلك قمنا بالدراسة القياسية من خلال بناء نموذج قياسي يحدد العلاقة بين المتغيرات في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1980-2018).

اختبار صحة الفرضيات:

كمحاولة للإجابة عن إشكالية الدراسة تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سبق ذكرها في المقدمة العامة، وبعد اختبارها تم التوصل إلى ما يلي:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أهمية النمو الاقتصادي في أي دولة، فهو أفضل طريقة للتخلص من الفقر وتحقيق مستوى معيشي أفضل فارتفاع مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر ويساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يثبت صحة الفرضية

الفرضية الثانية: والتي تنص على أهمية انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، فالتبادل التجاري يعطي الفرصة لكل دولة من الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر وسائل إنتاجها لديها وتصريف فائض إنتاجها والاستفادة منه إذ أنه لا تستطيع أي دولة أن تعيش في عزلة عن العالم الخارجي وهو ما يثبت صحة الفرضية

الفرضية الثالثة: أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بينهما وهو ما ينفي الفرضية

الفرضية الرابعة: بعد دراسة الإستقرارية وتطبيق اختبار جوهانسن بينت النتائج عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين وهذا ما يقودنا إلى إمكانية تطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR وهذا ما ينفي الفرضية.

ومن خلال إشكالية بحثنا التي تمحورت حول الإجابة عن طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر توصلنا في دراستنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة التحليلية:

- ✓ تسجيل ارتفاع في حصيلة الصادرات من 2000 إلى 2009 بسبب اهتمام الدولة بالصادرات خارج المحروقات وتنميتها، ومن 2015 إلى 2018 سجلت انخفاضا نتيجة تراجع الإنتاج من الغاز الطبيعي الناجم عن حادثة تيغنتورين التي خلفت مغادرة عدد كبير من العمال والتقنيين الأجانب وتراجع قدرات مؤسسة سوناطراك الإنتاجية.
- ✓ تسجيل ارتفاع مستمر في حجم الواردات من 2000 إلى 2014 نتيجة ارتفاع الطلب على المواد الغذائية والآلات ومواد التجهيز، ومن 2015 إلى 2018 سجلت انخفاضا نتيجة السياسة المنتهجة من طرف الدولة لترشيد قيمة الواردات وذلك لازدهار بعض الأنشطة.

- ✓ سجلت الجزائر خلال الفترة (2000-2006) ارتفاع في معدلات الانفتاح التجاري نتيجة لاتخاذ إجراءات كبيرة في تحرير التجارة الخارجية تبنتها الجزائر وفي 2018 سجلت تراجع في درجة الانفتاح نتيجة السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة الجزائرية.
- ✓ تسجيل قيم سالبة سنتي 1987-1988 نتيجة الأزمة النفطية وتفاقم الديون الخارجية ومن 1990 إلى 1995 تعتبر أسوأ فترة عرفها النمو نتيجة إلى انخفاض أسعار البترول وبداية الأزمة السياسية التي بدورها أثرت على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة.

نتائج الدراسة القياسية:

- ✓ يكتسي النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري أهمية بالغة في الاقتصاد الكلي، لأن الأول يعكس الوضع الاقتصادي العام للدولة والثاني يعكس درجة الانفتاح على العالم الخارجي.
- ✓ بينت نتائج اختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية محل الدراسة المتمثلة في ديكي فولر المطور ADF وفيليبس بيرون PP عدم استقرارها عند المستوى ولكن تستقر عند تطبيق الفروقات الأولى كأغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- ✓ عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل وهذا حسب نتائج اختبار جوهانسن.
- ✓ كانت نتائج اختبارات مشاكل القياس للنموذج المقدر إيجابية في جميع الاختبارات وهذا ما يسمح بتحليل وقياس العلاقة عن طريق النموذج المقدر بشكل صحيح.
- ✓ وفق النتائج المتحصل عليها سابقا قمنا بتمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير على شكل نموذج أشعة الانحدار الذاتي الكلاسيكي VAR وقد بينت نتائج التقدير:
  - وجود علاقة طردية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.
  - وجود علاقة عكسية لأثر النمو الاقتصادي على الانفتاح التجاري.
  - عدم وجود علاقة سببية متبادلة بين متغيرات الدراسة حسب اختبار جرانجر.

توصيات الدراسة:

بناءا على ما جاء من النتائج المتوصل إليها نقدم بعض التوصيات التالية بالنسبة للجزائر بصفة خاصة:

- ✓ ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي العالمي وزيادة معدلات التبادل التجاري بينها، مما يجعلها ترقى إلى مستوى التكتلات الاقتصادية.
- ✓ ضرورة الاستمرار في السعي نحو تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر واحد وهو النفط.

- ✓ عملية الانفتاح التجاري يجب أن تتم بأسلوب أو منهجية منظمة لتجنب إصابة الاقتصاد بصدمة، إذ يجب أن يرافق الانفتاح التجاري إجراءات تتمثل في تأهيل القطاعات الاقتصادية لكي تستطيع منافسة نظيرتها الأجنبية.
- ✓ الاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري في تنويع القاعدة الاقتصادية من أجل التخلص من حالة الاقتصاد الريعي الأحادي المعتمد على النفط فقط، والتحول إلى اقتصاد متنوع، وذلك باستغلال وتوظيف الأموال المتولدة من قطاع النفط في تفعيل قطاعات الاقتصاد الأخرى مثل قطاع الزراعة وقطاع الصناعة والسياحة ..... وغيرها.
- ✓ التأثير الإيجابي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي لا يتم إلا من خلال إتباع سياسة اقتصادية ملائمة حتى لا يكون له تأثير سلبي على الاقتصاد.

أفاق الدراسة:

بعد تطرقنا إلى موضوع الدراسة والإلمام بمختلف جوانبه وعرض مختلف النتائج المتوصل إليها مع تقديم بعض التوصيات وبالرغم من ذلك فقد تخللتها مجموعة من المواضيع والنقاط ذات علاقة وطيدة بالموضوع لم تسمح لنا حدود الدراسة بمناقشتها بنوع من التفصيل، وعلى ضوء ذلك ارتأينا أن تكون هذه المواضيع على رأس بحوث مستقبلية، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال ما يلي:

- ✓ قياس أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالبطالة والتضخم وسعر الصرف.
- ✓ دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على السياسة المالية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1. إبراهيم العيسوي: " قياس التبعية في الوطن العربي "، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، بيروت، 1989.
2. إسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتي: " مقدمة في الاقتصاد الكلي "، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2008.
3. إسماعيل محمد بن قانة: " اقتصاد التنمية "، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
4. أشرف أحمد العدلي: " التجارة الدولية "، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2006.
5. السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا: " النظرية الاقتصادية "، الدار الجامعية، الأردن، 2008.
6. بسام الحجار، عبد الله رزق: " الاقتصاد الكلي "، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
7. توادر ميشيل: " التنمية الاقتصادية "، دار المريخ للنشر، القاهرة، مصر، 2006.
8. جمال جويدان الجمل: " التجارة الدولية "، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2001.
9. جمال جويدان الجمل: " التجارة الخارجية "، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2013.
10. حربي محمد عريقات: " مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي "، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 1997.
11. حسام علي داوود وآخرون: " اقتصاديات التجارة الخارجية "، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
12. حمدي عبد العظيم: " اقتصاديات التجارة الدولية "، عالم الغد للدعاية، الطبعة الثالثة، 2000.
13. خالد السواعي: " التجارة والتنمية "، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
14. رشاد العصار وآخرون: " التجارة الخارجية "، دار المسيرة، الأردن، 2000.
15. رعد حسن الصرن: " التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهة الاقتصادية "، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000.
16. رمزي زكي: " التاريخ النقدي للتخلف "، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1987.
17. زايري بلقاسم: " اقتصاديات التجارة الدولية "، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، 2006.
18. زينب حسن عوض الله: " الاقتصاد الدولي "، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.
19. زينب حسن عوض الله: " الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية "، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
20. سامي السيد: " الاقتصاد الدولي "، مركز جامعة القاهرة، مصر، 2005.

21.شعيب بونوة، زهرة بن يخلف: " مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
22. طارق الجبلي: " التجارة الخارجية "، دار الصفاء، الأردن، 2001.
23. عبد العزيز عبد الرحيم: " التبادل التجاري، الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية "، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
24. عبد الله خبابة: " تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية "، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2014.
25. عبد المطلب عبد الحميد: " النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي "، الدار الجامعية، مصر، 2006.
26. علي عبد الفتاح: " الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات "، دار المسيرة، عمان، 2007.
27. فايز إبراهيم الحبيب: " نظريات التنمية والنمو الاقتصادي "، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1985.
28. كامل بكري: " اقتصاد دولي، التجارة الخارجية والتمويل "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
29. مجدي محمود شهاب: " الاقتصاد الدولي "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996
30. محمد دياب: " التجارة الدولية في عصر العولمة "، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010
31. محمد شيخي: " طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات "، دار الحامد، الجزائر، 2011.
32. محمد شيخي: " طرق الاقتصاد القياسي "، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
33. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف: " التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية"، قسم الاقتصاد كلية التجارة، مصر، 2000.
34. محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد: " النظرية الاقتصادية الكلية "، كلية الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
35. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد: " النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية "، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.
36. محمد ناجي حسن خليفة: " النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم "، دار القاهرة، القاهرة، 2001.
37. محمد يونس: " التجارة الدولية "، الدار الجامعية، مصر، 1999.
38. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي: " الاقتصاد الكلي "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

39. ناجي تواتي: " السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات "، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011.
40. نداء محمد الصوص: " التجارة الخارجية "، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
41. نزار سعد الدين العيسي: " الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات "، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
42. نعمة الله نجيب إبراهيم: " أسس علم الاقتصاد "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

2- المذكرات والأطروحات

1. إدريس عبدلي، علاوة لعلالي: " محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي 1970-2014 "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بن يوسف بن خدة، 2013-2014.
2. حليمة عز الدين: " دور التعليم في تحديد مستوى الدخل "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011.
3. حمزة مرادسي: " دور جودة التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة باتنة، 2009-2010.
4. حمشة عبد الحميد: " دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012-2013.
5. سومية شهيناز طالب: " الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة، دراسة حالة الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ال أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017.
6. ظاهر غسان طارق: " أثر الانكشاف التجاري على الناتج المحلي الإجمالي في بلدان آسيوية مختارة "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2012-2013.
7. عبد الله جميل النصيرات: " الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأردن، 2002.

8. عبدوس عبد العزيز: " سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، 2010-2011.
9. عمر الحاج: " دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1995-2009 "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.
10. محمد سليمان فرات: " سياسة الإنفاق العام وأثره على التنمية الاقتصادية في سوريا، 2000-2010 "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014-2015.
11. محمد يحياوي: " أثر الواردات على النمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر 1970-2010 "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص تحليل الاقتصاد الكلي والاقتصاد القياسي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011-2012.
12. مراد باريك: " التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة تلمسان، 2012-2013.
13. مصطفى بن ساحة: " أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.
14. معط الله أمال: " آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012 "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
15. ناصر الدين قريبي: " أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران الجزائر، 2013-2014.

3- المجلات:

1. أحمد سلامي: " اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة 1970-2014 "، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد 7، الجزائر، 2015.

2. أحمد سلامي، محمد شيخي: " اختبار العلاقة النسبية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري 1970-2011 "، مجلة الباحث، العدد 13، 2013.
3. عثمان نقار، منذر العواد: " استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا "، مجلة جامعة دمشق في العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، 2012.
4. علي إسماعيل عبد المجيد، علي عمران حسين الطائي: " قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 2003-2017 "، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 6، العدد 14، 2018.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- الكتب

1. Fedelis Ezeala Harrisson, Economic Development " Theory and policy Application ", Greenwood publishing Group, USA, 1996.
2. Gregory Mankiw, Macroéconomie, $3^{éme}$ édition, édition de Boeck, Belgique, 2003.
3. Longattc, ct vanhow, Economiث Générale, Duod, Paris, 2001.
4. Régies Bourbonnais, économétrie, 9 édition, Paris, Dunod,2015.

2- الأطروحة

Ahmed Zakan, publique productives, croissance a long terme et politique économique essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie, Thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat, Sciences économique, université d'Alger, 2002-2003.

3- المجلة

G. Schwarz, Estimating the dimension of a model, the annals of statistics, volume 6, number 2, 1978.

الملاحق

الملحق رقم (1): بيانات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1980	14541	12847	1694
1981	15339	13694	1645
1982	13980	13109	871
1983	13636	12592	1044
1984	13806	14749	-943
1985	13664	15494	-1830
1986	8188	14760	-6572
1987	9526	12289	-2763
1988	9163	13356	-4193
1989	10369	15863	-5493
1990	14546	15472	-927
1991	13311	10789	2523
1992	12154	11458	696
1993	10880	11557	-677
1994	9585	11084	-1499
1995	10940	12110	-1170
1996	13970	11240	2730
1997	14890	10280	4610
1998	10880	10850	30
1999	13693	11079	2614
2000	23051	11390	11661
2001	20085	12053	8032
2002	20153	14548	5605
2003	25958	16203	9755
2004	34175	21884	12291
2005	48714	24843	23871
2006	57122	25652	31470
2007	63531	33569	29961
2008	82034	49097	32938
2009	48534	49331	-797
2010	61975	50655	11321
2011	77581	57376	20205
2012	77123	59612	17511
2013	69660	63767	5893
2014	64611	68262	-3651
2015	38460	60621	-22161
2016	33403	56097	-22694
2017	37933	55604	-17671
2018	44523	56195	-11672

الملحق رقم (2): نتائج اختبارات الإستقرارية

السنوات	نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا %	معدل الانفتاح
1980	0,8	0,65
1981	3	0,65
1982	6,4	0,60
1983	5,4	0,54
1984	5,6	0,53
1985	3,7	0,50
1986	0,4	0,36
1987	-0,7	0,33
1988	-1	0,38
1989	4,4	0,47
1990	0,8	0,48
1991	-1,2	0,53
1992	1,8	0,49
1993	-2,1	0,45
1994	-0,9	0,49
1995	3,8	0,55
1996	4,1	0,54
1997	1,1	0,52
1998	5,1	0,45
1999	3,2	0,51
2000	3,8	0,63
2001	3	0,59
2002	5,6	0,61
2003	7,2	0,62
2004	4,3	0,66
2005	5,9	0,71
2006	1,7	0,71
2007	3,4	0,72
2008	2,4	0,77
2009	1,6	0,71
2010	3,6	0,70
2011	2,9	0,67
2012	3,4	0,65
2013	2,8	0,64
2014	3,8	0,62
2015	3,7	0,60
2016	3,2	0,56
2017	1,3	0,56

نتائج اختبارات الإستقرارية حسب اختبار فيليبس بيرون (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
At Level			
		PIB	OPEN
With Constant	t-Statistic	3.1187	-1.5537
	Prob.	***1.0000***	***0.4960***
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.8028	-2.3110
	Prob.	***0.9564***	***0.4182***
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.0522	-0.4923
	Prob.	***1.0000***	***0.4962***
		n0	n0
At First Difference			
		d(PIB)	d(OPEN)
With Constant	t-Statistic	-4.1710	-4.6866
	Prob.	***0.0023***	***0.0006***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.9146	-4.6540
	Prob.	***0.0001***	***0.0034***
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.7920	-4.7546
	Prob.	***0.0065***	***0.0000***
		***	***

نتائج اختبارات الإستقرارية حسب اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
	At Level		
		PIB	OPEN
With Constant	t-Statistic	2.9521	-1.5537
	Prob.	***1.0000***	***0.4960***
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.9621	-2.1909
	Prob.	***0.9375***	***0.4808***
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.4596	-0.4890
	Prob.	***1.0000***	***0.4975***
		n0	n0
At First Difference			
		d(PIB)	d(OPEN)
With Constant	t-Statistic	-4.1971	-4.7846
	Prob.	***0.0022***	***0.0004***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.4992	-4.7505
	Prob.	***0.0003***	***0.0026***
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.9255	-4.8465
	Prob.	***0.0046***	***0.0000***
		***	***

الملحق رقم (3): درجة التأخير المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: PIB OPEN						
Exogenous variables: C						
Date: 05/19/20 Time: 03:22						
Sample: 1980 2018						
Included observations: 36						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-44.94748	NA	0.046536	2.608193	2.696166	2.638898
1	-13.89980	56.92075*	0.010364*	1.105544*	1.369464*	1.197659*
2	-12.28243	2.785463	0.011864	1.237913	1.677779	1.391438
3	-10.88592	2.249933	0.013799	1.382551	1.998364	1.597486
* indicates lag order selected by the criterion						

الملحق رقم (4): نتائج اختبار التكامل المشترك

Date: 06/01/20 Time: 22:41				
Sample (adjusted): 1982 2018				
Included observations: 37 afteradjustments				
Trend assumption: Linear dete ministic trend				
Series: PIB OPEN				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.242549	14.14021	15.49471	0.0792
At most 1 *	0.099109	3.861721	3.841466	0.0494
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.242549	10.27849	14.26460	0.1943
At most 1 *	0.099109	3.861721	3.841466	0.0494
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

الملحق رقم (5): الإستقرارية الهيكلية لنموذج VAR

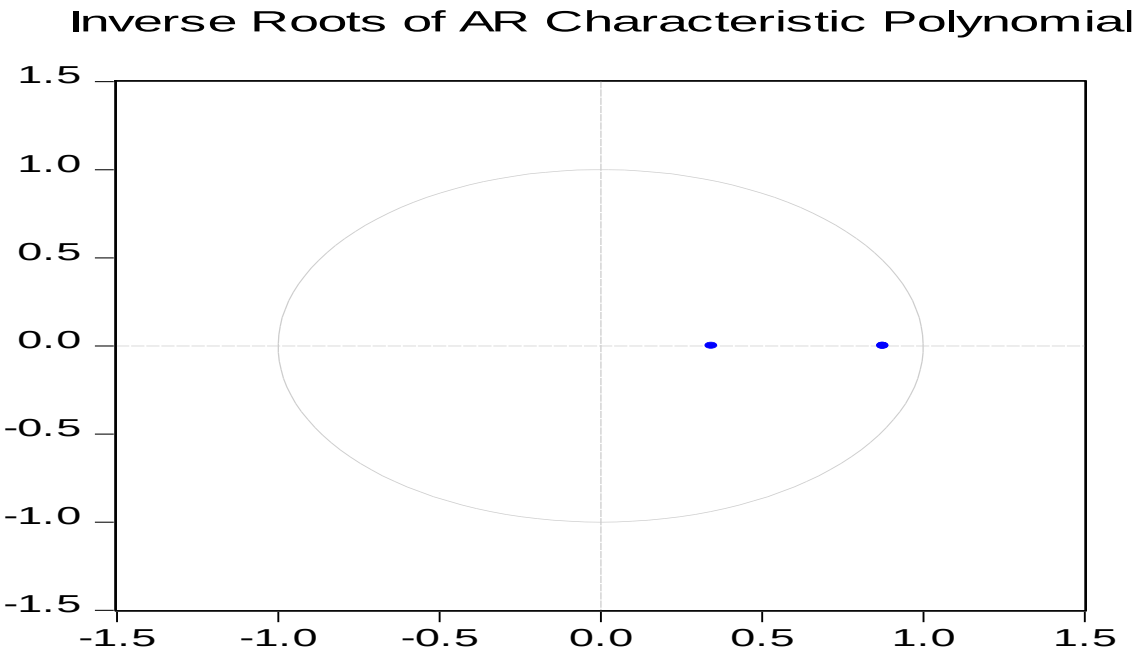

الملحق رقم (6): اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 05/19/20 Time: 03:44						
Sample: 1980 2018						
Included observations: 38						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	Df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	2.681637	4	0.6124	0.673901	(4, 64.0)	0.6125
2	2.229822	4	0.6936	0.558403	(4, 64.0)	0.6936
3	1.904264	4	0.7534	0.475676	(4, 64.0)	0.7534
4	1.195385	4	0.8789	0.296971	(4, 64.0)	0.8789
5	4.025451	4	0.4026	1.022206	(4, 64.0)	0.4027
6	1.531092	4	0.8211	0.381358	(4, 64.0)	0.8212
7	3.035418	4	0.5519	0.764901	(4, 64.0)	0.5520
8	5.506841	4	0.2391	1.414607	(4, 64.0)	0.2392
9	4.014727	4	0.4040	1.019398	(4, 64.0)	0.4041
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	Df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	2.681637	4	0.6124	0.673901	(4, 64.0)	0.6125
2	5.147542	8	0.7417	0.638534	(8, 60.0)	0.7422
3	8.174941	12	0.7713	0.669249	(12, 56.0)	0.7729
4	8.820106	16	0.9206	0.524049	(16, 52.0)	0.9222
5	13.24788	20	0.8665	0.627955	(20, 48.0)	0.8713
6	15.43777	24	0.9073	0.594071	(24, 44.0)	0.9135
7	19.86208	28	0.8694	0.649481	(28, 40.0)	0.8828
8	24.85895	32	0.8117	0.706643	(32, 36.0)	0.8391
9	31.08801	36	0.7012	0.787541	(36, 32.0)	0.7573
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.						

الملحق رقم (7):اختبار ثبات تباينات الأخطاء

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)					
Date: 05/19/20 Time: 03:46					
Sample: 1980 2018					
Included observations: 38					
Joint test:					
Chi-sq	Df	Prob.			
6.607852	12	0.8824			
Individual components:					
Dependent	R-squared	F(4,33)	Prob.	Chi-sq(4)	Prob.
res1*res1	0.065371	0.577035	0.6813	2.484111	0.6475
res2*res2	0.094949	0.865507	0.4949	3.608057	0.4616
res2*res1	0.080924	0.726408	0.5803	3.075116	0.5453

الملحق رقم (8): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

VAR Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal				
Date: 05/19/20 Time: 03:48				
Sample: 1980 2018				
Included observations: 38				
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	0.661635	2	0.7183	
2	2.261071	2	0.3229	
Joint	2.922707	4	0.5708	
*Approximate p-values do not account for coefficient				
Estimation				

الملحق رقم (9): تقدير معادلات النموذج

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 05/19/20 Time: 03:52				
Sample: 1981 2018				
Included observations: 38				
Total system (balanced) observations 76				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.319254	0.159981	1.995569	0.0499
C(2)	5.762360	3.417965	1.685904	0.0963
C(3)	-1.359709	1.844892	-0.737013	0.4636
C(4)	-0.002531	0.003948	-0.640981	0.5236
C(5)	0.903993	0.084351	10.71704	0.0000
C(6)	0.060323	0.045530	1.324929	0.1895
Determinant residual covariance		0.007599		
Equation: PIB = C(1)*PIB(-1) + C(2)*OPEN(-1) + C(3)				
Observations: 38				
R-squared	0.248683	Mean dependent var		2.839474
Adjusted R-squared	0.205751	S.D. dependent var		2.227293
S.E. of regression	1.984978	Sum squared resid		137.9048
Durbin-Watson stat	1.945945			
Equation: OPEN = C(4)*PIB(-1) + C(5)*OPEN(-1) + C(6)				
Observations: 38				
R-squared	0.790628	Mean dependent var		0.570532
Adjusted R-squared	0.778664	S.D. dependent var		0.104124
S.E. of regression	0.048987	Sum squared resid		0.083989
Durbin-Watson stat	1.498877			

الملحق رقم (10): دوال الإستجابة

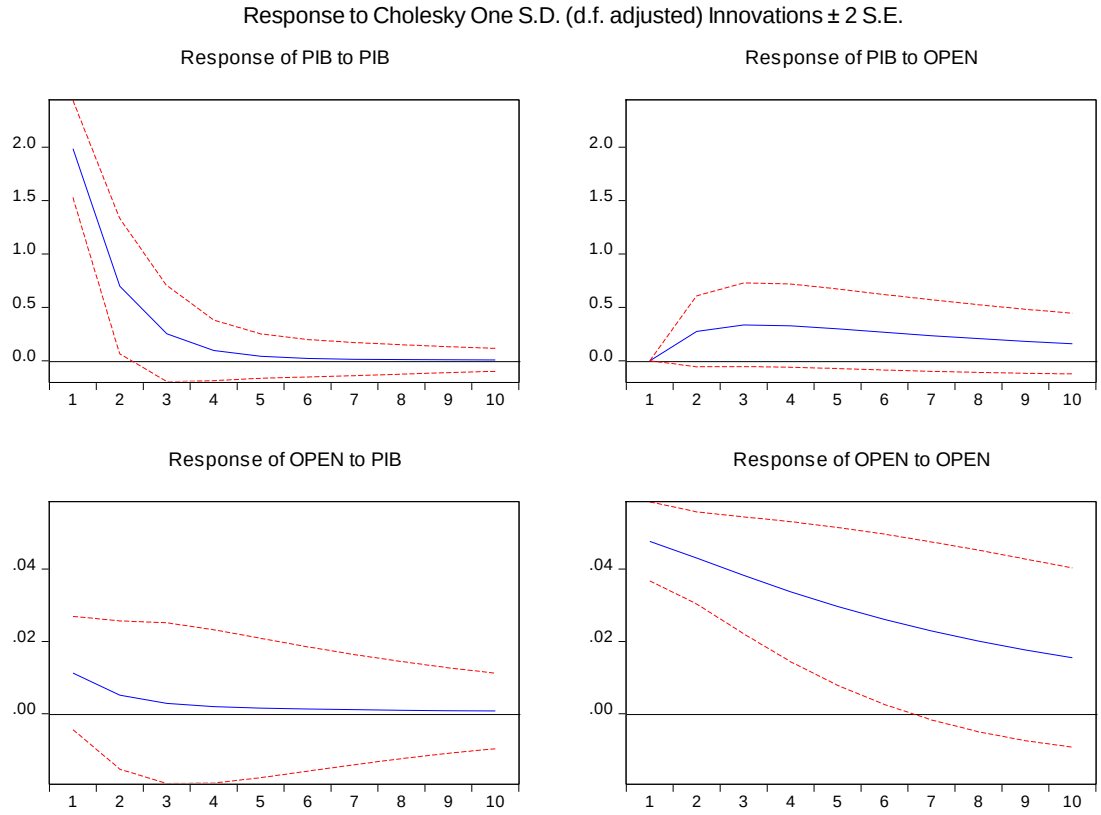

الملحق رقم(11): تحليل مكونات التباين

بالنسبة للمتغير PIB

Period	S.E.	PIB	OPEN
1	1.984978	100.0000	0.000000
2	2.122144	98.32381	1.676191
3	2.163388	95.97370	4.026305
4	2.190243	93.83168	6.168324
5	2.210977	92.11672	7.883277
6	2.227090	90.79859	9.201407
7	2.239532	89.79668	10.20332
8	2.249108	89.03605	10.96395
9	2.256470	88.45756	11.54244
10	2.262131	88.01653	11.98347
Cholesky Ordering: PIB OPEN			

بالنسبة للمتغير OPEN

Period	S.E.	PIB	OPEN
1	1.984978	5.263869	94.73613
2	2.122144	3.564574	96.43543
3	2.163388	2.796294	97.20371
4	2.190243	2.388937	97.61106
5	2.210977	2.147833	97.85217
6	2.227090	1.994092	98.00591
7	2.239532	1.890886	98.10911
8	2.249108	1.819045	98.18096
9	2.256470	1.767715	98.23228
10	2.262131	1.730339	98.26966
Cholesky Ordering: PIB OPEN			

الملحق رقم (12): اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/19/20 Time: 04:12			
Sample: 1980 2018			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DOPEN does not Granger Cause DPIB	37	1.11272	0.2989
DPIB does not Granger Cause DOPEN		0.40627	0.5281

الملخص:

من بين أهم المواضيع التي شغلت حيزا مهما في مجال الاقتصاد الدولي العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين هاذين المتغيرين في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1980-2018).

ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) استنادا على المتغيرين الاقتصاديين المسبوق ذكرهما واللذان يرمز إليهما OPEN و PIB على التوالي، حيث توصلت الدراسة إلى استقرار السلسلتين الزمنيتين عند الفرق الأول وذلك استنادا إلى اختبارات الإستقرارية المتمثلة في اختبار ديكي فولر المطور(ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) ، وتم إثبات عدم وجود علاقة تكامل مشترك عن طريق تطبيق اختبار جوهانسن، كما أظهرت نتائج اختبارات مشاكل القياس أن النموذج المقدر خالي من هاته المشاكل وهذا ما يسمح بتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة بشكل صحيح، إضافة إلى إثبات وجود علاقة طردية لتأثير الانفتاح على النمو في المعادلة الأولى ووجود علاقة عكسية لتأثير النمو على الانفتاح في المعادلة الثانية وغياب العلاقة السببية في الاتجاهين.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، الواردات، الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، VAR، الجزائر

Abstract:

Among the most important topics that occupied an important area in the field of international economy is the relationship between trade openness and economic growth, as this study aimed to measure the relationship between these two variables in Algeria during the period (1980-2018).

To achieve this goal, a self-regression model (VAR) was used based on the two previously mentioned economic variables that are symbolized by OPEN and PIB, respectively, as the study found the stability of the two time series at the first difference based on the stability tests represented by the Dicky Fuller developed test (ADF) and Philips Byron test (PP), and it was demonstrated that there was no joint integration relationship by applying the Johansson test, and the results of the measurement problems tests showed that the estimated model is free of these problems and this allows the relationship between the study variables to be analyzed correctly, in addition to proving The existence of a direct relationship to the effect of openness on growth in the first equation, the existence of a negative relationship to the effect of openness on openness in the second equation and the absence of the causal relationship in both directions.

Key words: exports, imports, trade openness, economic growth, VAR, Algeria